

کتابخانه
موزه و مرکز اسناد
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران
۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حاشیه عالم الابرار

مؤلف سلطان العلماء

مترجم

شماره قفسه ۱۲۵۸۸



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۷۷۵۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حاشیه عالم الاصول

مؤلف سلطان المعالي

مترجم

شماره قفسه ۱۲۵۸۸



جمهوری اسلامی ایران

سازمان اسناد و کتابخانه ملی

شماره ثبت کتاب ۲۰۷۷۴۳

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حاشیه معالم المومل

مؤلف سلطان العلاء

مترجم

شماره قفسه ۱۲۵۸۸



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۰۷۶۴

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰

مقاموش محسن که دلی مسلک آن

مقاموش محسن که دلی مسلک آن

مقاموش محسن که دلی مسلک آن

مقاموش محسن که دلی مسلک آن

۱۶۵۸۸
۹۰۷۷۵۳

الله

الله محمد علی فاضله حسن حسن

مقاموش محسن



مقاموش محسن

مقاموش محسن

مقاموش محسن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين
فيقول العبد العليل في هذا العصبان المشتمل بالانساب الاثني عشر
اهل البيت الحسيني المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
كتاب المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
حسن ابن الشيخ الشهيد العلامة محمد بن الاسلام والمسلمين
الذين العاصي الحسن ابنه المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
مقاصد وكثير من غيره من الكتب المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
في بعض المواضع المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
سالك طريق الحق والاضواء على اهل البيت المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
حفظا من فرائد بعض الانساب المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
للتاخرين وعين القالين والله الحق والمعين **قوله** الحسيني المسمى بـ
اشرف **قوله** الحسيني المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
وهذا البيان المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
التامية ظاهرة يمكن جعلها مستهدة على هذه من قبل النظر **قوله**
فالعلم المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
انما يدل على ان الموجودات العاقل العالم اشرف من الموجود

طرايب طوارى دارى باقائى سمع من
طرايب طوارى دارى باقائى سمع من
طرايب طوارى دارى باقائى سمع من

بالصفات المذكورة يدونه العلم وهذا انما يقتضى ان العلم اشرف من
ولا يقتضى كون اشرف من العقل والصور والقوى والوجود وما ذكرنا سابقا
ظاهر فان كان يراد ان العالم من حيث العلم اشرف من جميع الموجودات
من كلامه من حيث العلم اشرف من جميع فلا يتم بل انما يتم كون اشرف
من الجاهل ولا شك في ذلك فالاول لا يقتضيه الدعوى بل انها
قوله فصل في انساب الكتاب الكرم المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
سابق بل انساب ولما اجمعت التقاليد على ان الكتاب المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
الناشر وكون بعض المصنفين المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
ولكن في بعض النسخ المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
هو اول من سطره في سطره المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
لونه من سطره المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
وانما هذا الكتاب المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
فصلا من سطره المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
الميراث فلهذا اتممت عليها السلام الاعطاء والاعمال المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
ثانيا على سبيل التسليم والتعظيم انما هو ان سطره من سطره المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
بعد الفتح حتى يعمى انما هو ان سطره من سطره المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
لاشك الاثواب والالاف ما نقل في بعض النسخ المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
الميت عليهم السلام **قوله** الحسيني المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
ينفعل ويثاب من صفات الحكماء المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
بازلة القابل **قوله** الحسيني المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
اعمالا في الشواكر كما فعل اهل الانبياء والابرار في التثبث باذيال الناس

١٦٥٨٨

انما قال
الاعمال المسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
مسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
مسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ
مسمى بـ **قوله** الحسيني المسمى بـ

قوله الحسيني المسمى بـ

قوله الحسيني المسمى بـ

قوله الحسيني المسمى بـ

انظر
في
الكتاب
القديم

والتوجيه بانه سواء بالعلم ما بين القلق لا يذكره وتوجيه احد باب القلق
المراد العلم بوجوب العمل بالحكم للربط بين الحكم والموارد بالحكم الحكم الظاهري
الشاوئى او العلم بكونه هو الظاهر في حكم الترتيب لكن المذكور مع بعض
لم يرتفع به المصداق ولم يلتفت اليها في توجيه العبارة الثانية مع حوا
فيما ناسل قول **قوله** لعل المقتل اقول اي علم المقتل لان الكلام في جعل
لا القيق **قوله** مع انه ليس بيقين اصطلاحا **قوله** هذا اولى مما قاله في كتاب
وعنه من انه ليس بيقين اجاب انه دعوى لا دعوى في ذلك مع وجوب القلق
بالقوى في اعيانها وشكله بخلاف دعوى الاصطلاح فان الاصطلاح
مختلفة **قوله** اذ لا يتصور على هذا التقدير انفاك العلم ببعض الاحكام
كذلك من الاجتهاد **قوله** ارباب هذا القول يرون انه لا يحصل العلم
الاحكام الا بعد الاطالة بكل الادلة والادلة ان المراد بالادلة في
التقريب الدلالة المنبهة للقلق لا سيما بعد القطع بغير نزاع او تارة
ساعات مما لا يحيط به من الدلالة لا يكون حاصله على تقدير عدم الاحاطة
بالكل فلا يحصل العلم ولا القلق المعتد به على زعمهم ومن المعاطاة
بالحكاية الاطالة بكل الدلالة لا يكون حاصله الا للجهل في الكل وهذا
لهو اب على وجهنا بسبب سداد المصداق والشهور في تقوية على ما تقرر
الاستدلال في وجهه ان المراد بالادلة الدلالة المنبهة للقلق والمراد
بالعلم القطع والعلم القطع بحكم من الاحكام لا يحصل من الدلالة المنبهة
للقلق الا للجهل في الكل لا دعوى على كون سائر الية بظنه هو حكم
في ثبانه وعلى وجوب العمل بظنه بخلاف المقتل اذ الاجماع في ثبانه لا يحصل
القطع بوجوب العمل بالاستنباط من دليله بعض المسائل وهذا انما يناسب

ارباع الوتية يعني صاحب
سبح من ق

المصوبة

المصوبة على ما بينه المصداق حديث جعلوا الاحكام الله فنادية
الجهل ولا يستقيم على مذهب المحكية الابان يقال ان المراد بالاحكام
الاحكام الظاهري او المراد بوجوب العمل بها والمصداق يلتفت الى هذه التكاليف
والبرهان على ما بينه المصداق ان المراد من العلم في قوله على ما بينه القلق
وساطة **قوله** المشهور على القطع **قوله** تضعف ظاهره عندنا **قوله** في ثبانه
منه على المحكية ان على هذا المذهب انما يعلم قطعا وجوب العمل بالادلة
القلق لان حكم الله قطعا كيف وحكم الله واحد والاولى على هذا المذهب
مع اختلاف القلق ووجوب العمل على كل ما ادى الى اليقظة فحكم الله قطعا على
المذهب فليكن بوجوب العمل بقطعه فلا يصح ان يظن الطريق لا سيما
قطعية الحكم الا ان يقال المراد بحكم هو الحكم الظاهري او المراد بحكم
العمل بالحكم ولا يخفى ان كلاهما في هذا المذهب المصداق اليه انما
المصوبة فلا وجه ان يفهم بكون حكم الله تعالى القلق للجهل في ثبانه
اليقظة هو حكم الله قطعا في ثبانه قطعا فظنية الطريق لا ينافي قطعية حكم
ثم لا يخفى ان هذا التقدير على كون سائر التصويبات قطعية عندهم
لو كانت ظنية لا يصلح حكم اديها خلتا من حيث خلت ببناء فاسل **قوله**
ساعة من غيره بالاعتبار الثالث **قوله** لعل مراده غيره من العلوم **قوله**
سائر كونه لا على ما يفهم من العلم اذ لا انتفاء للمصونة والطالب في العلم
وهو ظاهره في اعتبار انتفاء التكاليف بغيره بالتبعية لا على الحقيقة
فقد تقرر من البعض بعض اعتبار امر اديها ان لا يقع مع فاسل **قوله** في ثبانه
تلك الامور على **قوله** لعل مراده من حيث لم يفهم من نصها الغمها حتى
قضايا لا تفسر تلك الامور فاسل انما هو القضايا **قوله**

8

المتروكة

فقط للفظ والمعنى ان اتحاد القول لا يخفى انه يخرج من ظاهره منه اللفظ الكلي
وكذا اللفظ من حيث المتروكة وكذا اللفظ المشترك كالموضوعة للكلي او
بل يخرج من مجموع اللفظ المتبينة سواء كانت موضوعة للكلي او غير ذلك
يرتبط شيئا لا باعتبار الحقيقة او ان كتاب التكملة التي لا يليق بالمتروكة
والتي هي الاولى جعل التفسير بالكلي يخرج من انفسها براسه شاملا للفظ
ومعنى التفسير بالمعنى والمعنى يتبعها اخرى قوله وضع واحد ^{فقط} لفظ
اللفظ من والدة اية المواد بالوضع الواحد لم ينظر فيه الا الوضع الاول
لا وضع اثنان لانهما في قوله مشترك لا وضع بالوضع متعلقة انتهى
فكانت مراده على هذا الوضع الواحد الوضع المتفرقة تفصيل معنى
المعنى بحيث لا يكون للوضع الواحد المعنى في الوضع الاخر من حيث حقيقة
المناسبة بينهما فيقيد انه لا يترك كل معنى من المعاني وضع منفرد به فيخرج
والجواب ان هذا المعنى يتقبل الوضع لم تفصيله بغير المنقول على الشهود
ايضا لكن في ملأه هذا اللفظ على هذا الموضع واستعمال
شرفا للحدود ما لم يتم لا يخفى ان لما كان المعنى مشترك فقد الوضع
لا يخرج من ذلك الموضوع فيخرج منه لفظ هذا كما وضع بالوضع العام
الواحد لمان هاهنا متعلقة كما هو التحقيق فيها في اشياء اخرى من حيث
بأنه لا يحد ان يخرج من المشترك لكن لا يدخل في من اقسام متفرقة
التي ذكرتها مع كونها من متفرقة المعنى على هذا المذهب قطعاً ^{ان} من يري
يفلح فيه هو الحقيقة والجواز ^{ان} قول لعل المواد بلفظة الاستعمال ان يترك
في غير المعنى الاول بلفظة لا يستعمل فيه بدون الفرق بينه بالنسبة الى
اهل الاستعمال الاخر صرح بذلك العلامة التفاتاً الى ان في شرح الرسالة

دفع

اولا

دفعه فالمراد بعد الغلبة في الجواز عدم صيرورته كذلك سواء اشترط فيه
يتركب الجواز المشهور في حق الجواز لا اشكال ^{في} وان غلب وكان
لناسية فهو المنقول ^{ان} في انفسها صرح بلامه اية الوضع في المعنى المتفرقة
اليها المرجع كما في الجواز جعل التفسير من اقسام ما احتصل الوضع به
فالفرق بينهما وبين الجواز اعتبار عدم الغلبة في الجواز باعتبار الغلبة
اعتباراً للناسية في المنقول دون المرجع مع اشتراك التفرقة في عدم
التفريق وفيه ما لا يتأتى على ذلك اولاً فلا خلاف في عدم القوم كما لا يخفى
ولما انما افلح المرجع على ان ليس فيه وضع ولا مناسبة ولا يفرق اية الاشياء
من دون اهل الامر بغير صحيح ولا صحيح الدلالة والظاهر بدون امدحها
بأنه المراد بلفظ الوضع الا يتبدل اي بدون المناسبة باحد المعاني
الوضع في عدم دلالة العبارة عليه ليلغى في المرجع ان الوضع فيه في المعنى
ايضا استدل اي بلامناسبة والتقدير بغيرها من اقسام ما احتصل الوضع به
تختلف فيمكن والظاهر من كلام الاكثر كشاف المحققين استدلوا في
المراد بغيرهم كون المعنى المنقول والمرجع من المعاني الحقيقة الموضوعية
اللفظ بل جعل الاكثر المرجع من اقسام المنقول بل هو في المنقول
منه من المرجع وذلك في المنقول فرق باعتبار ملاحظة المناسبة في الفرق
واعتبار عدمها في المنقول مع اشتراكها في الوضع التحقيق كما يعين المفضل
ان الفرق بين المنقول والجواز على المشهور في التفرقة في المنقول دون الجواز
واشكال الجواز المشهور فقال الله تعالى لا ان يلزم ان يخرج بغير حقيقة من
ثم قال ويجوز في الفرق ان ملاحظة العلاقة في المنقول انما تقتضي
وقال الجواز يقتضي من الاستعمال لفظاً متساوياً انتهى وانظر ان الفرق بينهما

ذلك بل يعتبر في التقدير الذي لا قبل وتركه بالنسبة الى اهل الاستعمال
معنى ان لا يستعمل في المعنى الاول بعد ذلك التقدير في اصطلاحهم وذلك
للمعنى المتقرب اليه تحقيقا او في حكم الوضع الحقيقي في غير الاستعمال الثاني
المتقرب اليه على ارضاء هذا المعنى الثاني لظهوره في التصريح بالوضع الثالث
المجازي لانه ليس فيه شيء من ذلك فانتاجه لاهل هو بوضع الشارع وقبضه
ايها بانه تلك المعنى بحيث تدل عليها بغيره لانه يكون حقا في غير
الاولى سواء كان ذلك الوضع مناسب فيكون متقربا كما في قوله تعالى
الشمسية ام المناسبة ويكون موضوعا في سبيل على ما صرح به في
المختصر وهو لا يخفى ان هذا الكلام من المصنف رحمه الله تعالى على ان
الشمسية على تقدير وقوعها يكون في وضع من الشارع بالنسبة الى
الشمسية المتقرب اليها اذ هذه بظاهرها في ما يشعر به خلاصة المسئلة في
من اذ المتقرب الى وضع واحد المعنى الذي ان يراد ان يضع
باجل المعنى فيكون المعنى المشترك في الوضع اللغوي والظاهر
به لصفا للمعنى في التمايز ان وضع المعنى في هذا الاول كان
الزمان واحد واستعمله وسواء كان الوضع واحدا او اكثر هو المشترك
بالوضع فلا عدم ملازمة المناسبة بين المعنى على ما يظهر من سياق
قوله تعالى **فانما** او بسبب غلبة هذه الالفاظ في المعنى المذكور في السابق
الشمسية وانما استعماله الشارع فيها بطريق المجازة **فانما** لا يخفى ان
ثالثا وهو كون الالفاظ في المعنى اللغوي والظاهر في قوله تعالى
سورة يونس في قوله تعالى **فانما** في قوله تعالى **فانما** في قوله تعالى
الالفاظ في قوله تعالى **فانما** في قوله تعالى **فانما** في قوله تعالى

الذهب

هذا ذهب النور وهو كونهما مما لا يقوى به في الذهب في الاحتمال الثاني
فانما او بسبب غلبة الالفاظ في المعنى اللغوي والظاهر في قوله تعالى
فانما لا يخفى ان استعماله الشارع فيها بطريق المجازة **فانما** لا يخفى ان
مقابل في غير المعنى على ارضاء هذا المعنى الثاني لظهوره في التصريح بالوضع الثالث
هذا الاول وهو غير متقرب من هذا المعنى بالشمسية المناسبة
وهو ما ذكره المصنف في دليل البحث وارجاع هذا الامر الى ما يكون المصنف
بان هذا الجواز لا يلزم من الاستعمال المشترك في هذا المعنى والظاهر
ان يكون حقا في غير المعنى ومعنى الشارع لهذا المعنى الجواز في غير المعنى
الشارع اشهر من عندهم فكأن معبد من العبادات **فانما** لا يخفى ان
بما حاشيتهم كقولهم **فانما** في قوله تعالى **فانما** في قوله تعالى
الظاهر من قولهم **فانما** لا يخفى ان هذا المعنى الثاني لظهوره في التصريح بالوضع الثالث
وكون هذا المعنى في التكميل انما يقتضيه فهم ذلك المعنى وقوله تعالى
التي على ما يشهد بالتقاسيم ولا يقتضيه فهم ذلك المعنى وقوله تعالى
تلك المعاني او موضوعها في قوله تعالى **فانما** في قوله تعالى
على بقائها في المعاني التي هي من التكميل كما يلزم في المعنى المحقق في قوله
المعنى المجازي انما تارة للشارع لا من بقائها التكميل في كلام الشارع
الما هو في الالفاظ الجارية عن التقدير كما في تحقيق قوله تعالى **فانما** في قوله تعالى
عن غير محل النزاع فزاد في التكميل في قوله تعالى **فانما** في قوله تعالى
فيها بالاجزاء التي هي مع حصول التكليف فيها انما هو حاصل في قوله تعالى
مراد الشارع من تلك الالفاظ هذه المعاني حيث ان وضعها لها في قوله تعالى
المعنى من قوله تعالى **فانما** في قوله تعالى **فانما** في قوله تعالى

في تلك اللفظة المحررة من القرآن والآن لما وقع فيه اختلاف وعقدت في كلامه
اختلاف فطلبنا المصنف سادس بقوله لا يخفى ان هذا هو قولهم ان اللفظة
المحررة عن القرينة باقية على المعاني اللغوية كما مر في الثاني المستدل
لان مقتضى كون اللفظة التي مع القرين باقية على المعاني اللغوية عدم
ما ذكره لانهم هذا القول يخلون في ذلك فحصل التعميم في جميع الالفاظ
في اللفظة المستعملة بما ذكره في المعاني الشرعية في القرآن ولما لم يحرر
المستعمل في بعض المعاني اللغوية فيقررها عن القرين المتعارفين من
اللغوية فثبت ان **قوله** لما وقع اختلاف في **قوله** ما مر في الثاني المستدل
بالنسبة الى طائفة من طائفة اخرى **قوله** وانما لا ينفذ العلم **قوله** فثبت
تعميم كون هذا المعنى اركان في التكميل وهذا ليس بمسألة اصولية متعلقة
من المعاني على اعتبار القطع في الاصول المسئلة الاصلية التي هي هذه
بطريق الوضع او على غير المعاني لا يقتضيها للتكليف فالادوات هي
ان الثاني انما لهاماد العلم ليس هذا الكلام في اللفظة المحررة عن القرينة
لم ينقل في ما نحن فيه كما عرفت في ثمة **قوله** ما عتبار القرين في المعاني
قوله لا يقال الكلام المستدل في اللفظة المحررة عن القرين كما ذكرنا في الثاني
فانه لم يحصل فيها التعميم المعاني الشرعية بل انما يرد بالقرين وغيره لان
المواد ترجح في التعميم والتعميم في اللفظة المستعملة في المعاني الشرعية
اقتضاها انما هو متعمم على المعاني في اللفظة المحررة عن القرين
ولا كما كان هذا الكلام في مقابل التكميل كما ان الاحتياج انما فيه لا ينفذ العلم
ولذلك انما التي اوردها ابن العربي **قوله** بما راد لغوية في المعاني اللغوية
قوله هذا هو الذي ذكره في شرح المختصر في بيان من كتب الاصول بدون لفظة

اللغوية

اللغوية وقد رادها المصنف وعلية هو ضموا اللفظ صوبه لمدى في
الشرعية كما هو المقصود من عبارة القوم الذين اجمعوا في هذه الالفاظ
استعمالها في اللفظة اللغوية بل انما الكلام فيها على استعمالها في المعاني
والها ليست بقرينة فكيفها هي لغوية في المعاني اللغوية لا دخل له
لذلك بل لا يصح في ذلك استعمال اللفظة في المعاني اللغوية بل انما
المعاني اللغوية لا يصح استعمالها لغوية بل انما الشرعية مستعملة في المعاني اللغوية
بنسبة للمعاني اللغوية فهي جازا اهل الشرعية في العلم الا ان يقال ان المعاني
الجازا اللغوية الجازا المستعملة في المعاني اللغوية وكانت المعاني الشرعية
خلاف الاصطلاح مع القرينة فانها كانت هذا فيم لا يخفى ان القوم
القوم انهم يحقون كونها قرينة باعتبار كونها جازا لغوية في المعاني اللغوية
وكانت معاني شرعية فيها كما يشعر به اصول كلام المصنف في قوله
ايضا هو انما يشتملها لا يقع في كل ان لم يعرفه وسعر في
قارة الجازا التي انما شرعية في هذا الكلام يشعر بان كونها في
باعتبار كونها جازا في المعاني الشرعية لغيرها الحرب يستعمل في القطع
ولذلك لم ينفذ معنى انما لغيره جازا في اللفظة المستعملة في المعاني
الشرعية انما هو الوضع الشرعي لا بسبب الوضع اللغوي بل كانت موضع
اللغوية لمعنى ثم استعمل في غير المناسبة ما وضع له في اللغة والجازا التي
كانت موضعين قبل التكميل كما عرفت في قوله يمكن ان يقال في معنى كونها
مربوطة به يكون في ذلك الصلة المعنى اللغوي والنسبة لغيره في العقل
الاصول الشرعية وان لم يكن على ما حال الاستعمال لا يخفى في ذلك وتدل على
تسليم المقامين او ان هذه الالفاظ لغيره فيكون القرين

في المعاني اللغوية

هذا الازالة بل كان المعنى الجازي واما لزوم كون القرينة ما يقرب
 المعنى الحقيقي بأزالة اخرى فتعذر الازالة المعنى الجازي وهو ممنوع بل هو
 التزم فلا يلزم الجمع بين المتناقضين فتأمل **قوله** وهو لان داخل **قوله**
 اى في المواد وكان المستلزم من الدخول المذكور في كلام المشرك هو
 تحت الكل كما يظهر من جوابه وانما هو على وجه ما ذكر في المشرك في الكلام
 الخاص في العام الاصول مما صدران الموضوع له من الازالة الى
 معوله عن الموضوع في الازالة وصار المعنى الجازي الآن داخل في الازالة
 الحقيقية فثبت قبل الازالة ان المعنى المستلزم للمعنى الحقيقي وعلى هذا لا يراد
 عليه بغيره ولا قرينة الحقيقة على الجازية بما فيها من وجوب لا يبرهن عليها او قد
 من عدم معوله الازالة والموضوع له فتأمل وهذا اهم الامور التي يجب الانتباه
 وهو ان يراى بالرجوع الى معوله **قوله** ان كل هذا يظهر خارج عن محل
 كاحتمال الذي فيه لمصلحة اذ على انزع استعارة اللفظ في المعنيين بحيث
 يكون كليهما سوطا للمعنى لا استعارة للمعنى من حيث المعنى **قوله** ساطع
 ابطا للمادة **قوله** الوجهة الجوازية لكونها اعم من حقيقة ومجازا فوقع
 اصل الاستعمال بان ابطا الجواز ما ذكر من المناقاة بطلا وسيفه على كلام
 المصنف انه لو كانا الجواز بالمعنى الحقيقي للمدلول الحقيقي من دون اعتبار
 الوجود والافتراض بعد لا يمانه القرينة للآزمنة الجاز فلا يبطا بل يكون
 للمناقاة وفيه نظر يستوفى **قوله** بل على ان اللفظ يستعمل في معنيين جازي
 المعنى الحقيقي والجازي **قوله** هذا ما ذكرناه سابقا من انه يدل على ان المعنى
 منهم من الافتراض كلام المستلزم في الكل الجزئي وقد عرفت سابقا **قوله**
 وتبين ان الازالة الجازية **قوله** الذي يظهر من كلام بعض الاصوليين كصاحب

كلامهم لا يمتنع
 في التفسير

والتفسير وغيره اذ المستعمل في الجواز هو استعمال اللفظ الحقيقي
 الذي هو محل النزاع كما سمي استعمالا مشترك فيكون معنى واحد للمعنى
 لا ساكنه المظهر والامر فيه **قوله** بقائه من جهة من ساقا لثبوت
 المحفوظ ولزوم القرينة **قوله** قد عرفت ان الازالة غير داخل في الموضوع
 وايضا قد عرفت ان القرينة انما هي بانفسها ازالة المعنى الحقيقي بالمعنى
 لان انضمام الازالة اليه فانعتت المعانة من كلا الوجهين ثم لا يخفى
 ربنا انفس ابطا بعد تسليم اعتبار الازالة ان الازالة المعينة انما هي التي
 الى المعنى الحقيقي لا ساطعا لكن بدفعها تبادر الازالة في استعمال الذي
 ساطع وهو اعتبار الازالة في الموضوع له فانه حاصل في التفسير الى المعنى الجازي
 فتدبر **قوله** فالقرينة اللازمة للجواز لا تقا به **قوله** في نظر القرينة
 هو صارت من ازالة المعنى الحقيقي صارت ازالة عن ازالة المعنى الجازي
 اذ القرينة لتعيين ازالة ذلك المعنى الى خصوصية معناه فانه من المعنى
 بل من الجمع بين المتناقضين هذا يظهر وقد عرفت ما هو معنى فتأمل **قوله** حقيقة
قوله انما عجز عنه القهار لا يقبلهم الامر حقيقة في الوجوب اشارة الى
 هنا في سيرة الامر لا في لفظ امر وانه نزاع اخر **قوله** في معنى هذا **قوله**
 يمكن ان يكون المراد به ما يربط الامر بما لم يكن بوزن افعال ويجعل
 المراد بها الاموال التي بمعنى الامر كذا الرخصة وانما هما **قوله** الموقوف
 فيما ذكرناه انتفاء القرائن فليقل كذلك ولو كانت في الواقع وجوبية
قوله انما عجز عنه القهار في حق الانتفاء ليس لزم وقوع الانتفاء في تمامها
 بقاء الدم لانضمام القرائن وتوصلها في التفسير في الواقع وان فرض
 نعم لو انتفى القرائن في الواقع وعلم الموصل بقاء الدم نفع في الظهور

المعبر

شيء بالعلمية في هذا النوع فكان هذا هو مراد من استثناء النوع من استثناء
قول مراد من ذلك جواز الاستثناء من قولنا لا يجوز أن يكون ذلك إشارة إلى النوع
بدل النوع المصطلح في الأصول والاستثناء لا يتم على سبيل الجواز بل هو
الذي يقال له استثناء المصطلح من المضاف وإيضا سيذكر في العلاقة أن اللفظ
كان والاستثناء أن مراده باللفظ أن يتم التعمول على سبيل البدل في المطلق
فيمن فوجدنا في الواقع غير كاف قطعاً فلا بد من جواز الجواب باللفظ
المصطلح وفيه لالة جواز الاستثناء على نظرنا كما يصح أن يقال إن المراد
أن لا يصح كرم عالمنا من العلماء الذين لا يمتنع أن لا يتوهم تحقق النوع
المصطلح فيه والتحقق أن الاستثناء إنما يدل على شمول ما سواه كما كان عليه
الجمع والعاطف أو البدل والحقايق بل نقول ما يدل على ما ذكرنا من
في الجملة ايضا انما هو تحقق الاستثناء للمعبر وجواز في نظرنا للتحقق
صحة في نظرنا للمعبر ان الاستثناء في نظرنا لا تحقق التعمول
الواقع في برر التعمول اذ ربما كان مراده المطلق المحقق فيمن فوجدنا
في نظرنا لكل فرد من نوعه في نظرنا الاستثناء بناء على خبرنا التعمول
هذا لا يحصل لعدم ولا القن بأن مراده التعمول نظير ذلك انما استعمل
لفظاً شاملاً كما كان سلباً لا يلائم الاستثناء في تحقيقنا تفصيله بما كان
اذا في ذلك بناء على اعتنا له لكل منها في نظرنا وهذا لا يدل على أن مرادنا
ناتجيه به فكل هذا اذا استعملنا اللفظ المطلق بمنزلة في نظرنا
المحقق في فمن فوجدنا والمطلق المحقق في فمن فوجدنا ان كان في نظرنا
بأننا سلباً للاعتناء بين بناء على صحة الاعتناء بين اذ لا يجاز في شئ من
ستعرف هذا لا يدل على أن مراده في الواقع ما يصح تقييده به بل يدل على

أن يكون مراده

الاستثناء

أن يكون مراده هذا ولو قيل انما فهم قبل التعميل بالاستثناء معنى شاملاً
كان هذا عين دعوى فهم النوع من اللفظ وهو عطف للتعريف كما ان
المنع فاستلزم لا يخفى أن وقوع الاستثناء ايقام في كلامنا تأييداً على أن
فيه النوع لانه اللفظ موضوع للنوع ان يجوز أن يكون اللفظ المستثنى
شاملاً لما هيته ونوعهم الاستثناء عن الاستثناء وسعده فحصل على
بحث المعبر للمعبر باللفظ وان كان هذا لا يفسر في هذا المقام على أن
كان **قول** هذا انما يستعمل لو كان المراد المطلق الماهية فمن فوجدنا
ولمعرفة ان يقول لكل المقصود من اللفظ المطلق المحقق في فمن فوجدنا
المطلق الاستثناء باللفظ استعملنا من حقيقة ان احدها ارادة الماهية
المحققة في الواقع فيمن فوجدنا من حيث حصول الماهية فيمن فوجدنا
وجاءه من انتمى المدينة في الاستثناء ان المراد من التعميل المطلق
فيمن فوجدنا وهذا الاستثناء ليس بما ذكرنا من بناء على التعريف ولا
انتمى كان حيثما دارنا الماهية فيمن فوجدنا ان كان هو كان
منه فيمن فوجدنا انتمى المدينة على الاعتناء لا يمتنع الدليل على الاستثناء
اللفظ من اللفظ الشرعية هنا الاعتناء انما يدل على التعميل فاصف
ان يفعل في سلبه على المطلق على التعميل ان كان انما انما انما
اللفظ بل انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
اللفظ بل انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الاستثناء المنع والاستثناء فيمن فوجدنا انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
البحرانية لا ينافي الظهور وهو هو في التعميل انما انما انما انما

على ما كان مقتضى الظاهر لا يشترط ان يكون هذا ما سيقول به
 الموجود وان دفع ما سيقول به المصنف في المسألة **قوله** لا يوجب علم
 اشارة الى **قوله** فلهذا لا يوجب العلم ان يكون قوله فلهذا اشارة الى
 وانه علم **قوله** وجوبها كغيرها **قوله** ان العلم لا يلزم من العلم
 ما سبق **قوله** بحيث صار من الجواز ان لا يوجب العلم ان لا يوجب العلم
 في الترتيب مع القرينة لا يستلزم شيئا ولا الاحتياط في الجواز مع القرينة
 ان ثبت شيوع الاستعمال بدون القرينة المقارنة بان يكون استلزام
 معطلة فلا يعلم ببليل فحصل انهم لم يوجب العلم فلا يوجب العلم
 وان المصنف انما اشار غرض هذا الشرح لا يوجب العلم ان لا يوجب العلم
 وانهم لم يوجب العلم من غير ان يوجب العلم **قوله** يظهر من كلام المصنف
 وكلام بعض المحققين كخارج الشرح ان من قال ان العلم لا يوجب العلم
 في العلم لا يكون من قال ان العلم لا يوجب العلم **قوله** لا يوجب العلم
 لكن لو فعل فانما اشارة الى ان العلم لا يوجب العلم **قوله** لا يوجب العلم
 شرف من قال ان العلم لا يوجب العلم **قوله** لا يوجب العلم
 به بعد ذلك لا يكون امنا لا لا جواب له ولا يوجب العلم
 على هذا التقدير كما علم **قوله** لا يوجب العلم
 في هذا التقدير كما علم **قوله** لا يوجب العلم
 من قال بالبرهان قال بالبرهان من الزيادة ومن قال بالماهية قال بالماهية
 عن الزيادة فغير انما لا يوجب العلم **قوله** لا يوجب العلم
 بل علم على هذا اصلا **قوله** فلهذا لا يوجب العلم
 حكم التبارك في طلبها في العلم **قوله** لا يوجب العلم

الجواز العلم لا يكون العلم لا يكون العلم **قوله** لا يوجب العلم
 من الطلبة ذلك وكان غرض المصنف ان يوضح ما سيقول به
 وهو ان العلم لا يوجب العلم **قوله** لا يوجب العلم
 في العلم لا يوجب العلم **قوله** لا يوجب العلم
 انما الجواز الواسطة انما يوجب العلم **قوله** لا يوجب العلم
 الكلية او في العلم لا يوجب العلم **قوله** لا يوجب العلم
 لا يوجب العلم **قوله** لا يوجب العلم
 فلا يلزم من العلم العلم **قوله** لا يوجب العلم
 انما يستلزم العلم **قوله** لا يوجب العلم
 عن صحة العلم **قوله** لا يوجب العلم
 لو ان العلم **قوله** لا يوجب العلم
 بعد تسليم كون العلم **قوله** لا يوجب العلم
 قوله في العلم **قوله** لا يوجب العلم
 التكرار في العلم **قوله** لا يوجب العلم
 قال بانه التكرار **قوله** لا يوجب العلم
 التكرار في العلم **قوله** لا يوجب العلم
 لا يوجب العلم **قوله** لا يوجب العلم
 يلزم من العلم **قوله** لا يوجب العلم
 ما نفا من العلم **قوله** لا يوجب العلم
 ما يكون العلم **قوله** لا يوجب العلم
 بقوله بعد تسليم العلم **قوله** لا يوجب العلم

على تقدير التخصيص المذكور لا يقبل المنع حتى تجازعه بما شاع في
بها عدلها **قوله** لا يجوز زوجه على الغشاق الصداق المستحق فيحصل في الموضع
الاول في لا يتقدم عليها حتى يصدق لا شئان فانه لو لم يكن الطلب مجزعا
ان يكون بطريق الوجوب فيلزم الانه في ذلك الكوار وهو لا يقبل به
الندب انما اقل منه فيلزم استعمال الصيغة واحدة في الوجوب والندب
في استعمال واحد فاعلم **قوله** فهو المكنى **قوله** هذا شتم بانه مراد من
العز والجهل العيش بالناموس لعدم الصحة في الزمان المتراخي فانها
من كلام البعض عدم محاذرة الفعل في الزمان المتراخي كما يظهر من كلام
في الزيادة بعضه وايضا انه الغائب بالعين على تقدير ما جاء في الكلام
ما تاتى لعدم الصحة وساق الكلام عليه وقد ذكر في الاستدلال
فلا يلزم التكليف بالاحمال **قوله** على هذا ولا يلزم التكليف بالاحمال
لوجوب العز بقا العمل فيحصل بانه لا يمتنع ان يكون مولا للصيغة
انحوا في الخارج شرطه غير متعين لا يمكن تلك المعركة فيحصل في المبادىء
في العز فانما انحصرت في ان يمتنع ان يكون مولا للصيغة او ان يمتنع
المكنى وهو غير محمول له حتى يلزم التكليف بالاحمال فيتم سريان التاميم
فان المكنى بقا انما اسكانه وبقا من عند نفسه لعدم اسكان ذلك ولا يجوز
شرطه بان يمتنع الاسكان في الواقع لا يكون معلوما للمكنى فذكر **قوله**
فان المولى بالحق سببا هو فعل الماورية **قوله** قد يقال ان المولى
المعقود هو التوبة لا فعل الماورية فانه سبب التوبة لا المعقود اذ لا سقوط الا
ولو تيقن ذلك لم يمتنع القول بالارباب فلا يستقيم في جميع الموارد انما
للماورية اطلاقا ولو سلم فليس في الآية ما يدل على مجموع الاستدلال في وجه

المسألة

المساعدة في الامور لا هو المسمى ولو سلم ذلك لكان العمل بموجب اسباب المعقود
لكثير من المستحقين التي ذكر في فصلها القاسمية المعقود في لا يكون من
سائر اهل البيت والوجوب اذ لا يكون بموجب المساعدة الى فعل المستحق او تخصيص
بالواجب بل بالولي العزل الموصلة والتخصيص خلافا لما جاء في ادوات
من الجواز مع ان يكون على تقدير التخصيص بحيث على المساعدة في فعل
والواجب الموصلة ولو سلم جرح ذلك فانه لا يلزم وجوب المعقود بقية امر
والله اعلم بكونه موصوفا لغة للقول كما هو محال للقول بل لا يملك كونه
شرا على انما قال **قوله** والله كان غدا الصيغة منه ما ساق في ما يقتضيه المادة
انما نظرنا في فعله يكون الامر لوجوب العز مكانه فان حصل العشاء
والامر بالتاميم لعدم صحة الفعل في الزمان المتراخي كما عرفت عند غيرنا
وقضى لما تاتى ليس الا القصيدة في الغرض ان المترجم لعدم الامر فلا تاتى
الصيغة مع الامر على التاميم كما يجب ويكون معنى الآية ان ما يقع فعل في الزمان
يجب فعله على العز ولا يمتنع في هذا بل هذا عين اعادة وجوب العز في
الامر واطلاقه بخصوص مظهره وان لم يكن مظهره القياس **قوله** في اطلاق
في الآية بخصوص مظهره وان لم يكن مظهره القياس ظاهر في الاستدلال
ان الذي يقابل من اطلاق الاول ليس الا طالب الفعل في الزمان المتراخي
بجمله مستعمل في خصوص العز والامر حتى يقتضي كونه حقيقة فيها بل يستلزم
مولا غيرهما والخصوصية يقتضي من شئ اخر مما يقتضي في الصيغة **قوله** فيكون في
حسن الاستدلال **قوله** هذا جرح من قوله في العلم فانه يحسن الحجة انما تكون
شيوخ النجاشي من احداهما ولم يكن في الشدة بانه الاستدلال لمعقود
الحاجب اذارة المشكك في حرمه من الاعمال كما يحاز لانه هذا المستند

ان يقول للمادة ان لا تستقام ان بعد سائلا ما سوراة القسمة موضع الماهية
 للفردين يفتح له الاشياء باق من كان ويمنع فلا يحتاج الى استعمال ذلك
 لما يجوز التحيز من احد هما الشيوع ذلك الحق لا يمتنع على عدم سائلا من يستعمل
 الامر فيحصل الاستقام لرفع الامارة فيحصل العمل بالحق كانهما متساويان
 فيصير من قبل الموقت والملازم في زمانه بقوله اربعة اقسام وانه كالوقت على
 تاسا ان يكون ان يقال انه على قدره لانه القسمة على القول ليس بقسطا طلب
 الزمان الاول بل هو كما ان القصور فيحصل حصولا سوربه فان تافى الزمان
 الاول فيحصل التحيز في الزمان الثاني وهكذا يحصل الموقت بالوقت المعين فانه
 فيكون الزمان المعين معلوما فيقتضي على قدره فيحصل العمل بالحق فيكون العمل بالحق
 وهو قوله ولا ريب في زمانه فيقول وقتا وكيف وهو حركه المارة وقدها فيحصل
 يكون القسمة بالاول والاولى على ان الامر باق في الوقت المعين فيحصل العمل بالحق
 الماهية المطلقة وتخصيصها في الزمان فانما المطلوب الثاني في الزمان المعين
 الماس فيحصل الماهية المطلقة نعم من قال ان القسمة بالامر احدى يد قال
 بقرات الوقت فلا بد في تحقيق المقام من تحقيق هذين القولين وتوضيح سبب
 وتخصيصا في وقتا فيحصل المقام من تحقيق هذين القولين وتوضيح سبب
 ان يجوز كون القولين في القسمة لا يكون في تحقيق المقام بل هو واجب المسألة
 والاستقامة لم يصير سورا وانما اقتضى صوب المبادر في تاسا ان يطلب
 الضمنية والسرعة ان لم يفتقر خصوصية الزمان المعين لما قاله الصانع واما
 ان لا عليها القسمة فيحصل اولها خارج لما يشاهد ذلك وان اقتضى تخصيصا
 به خصوص الزمان الاول فلا يمتنع كون الثاني عليه دليله لما كان من نفس
 كما ان لا دليل خارج على كون الامر واجبا موقفا بوقت معين فان الواجب

ثم اولها مع سبب
 عقول ارات من سبب

بقرات ان يكون من زمانه الواجب في الوقت بقرات وقته من زمانه وان كان
 الثاني في الوقت خارجا او لا يظهر بها ذكرنا ان المهم تحقيق مقتضى القولين
 الموقت هل يفتقر بقرات او لا وان الثاني عليه نفس القسمة او لا وان
 فلا يمتنع وتخصيصا في الزمان الاول والاولى على ان الامر باق في الوقت المعين فيحصل العمل بالحق
 المقيد بغيره كالملازم بالقسمة الى الاستقامة اي لا يمتنع بالحق امر مطلقة
 وجوبه في مقتضى زمانه فيقتضي لا يحتاج الى قول مع كونه مقدورا لانه
 بالقسمة الى الماهية الغير المقدرة واجب مقيد لان يقال في الوقت المعين
 ان يكون قوله مطلقة نعم وان فراه الماهية الا في حصولها في الزمان
 تفصيل لا يحتاج الى قول مقدور لكن لا بد من قبله في الزمان المعين
 بالقسمة الى الواجب المقيد في زمانه كانه اوسيا في زمانها كانه في
 سابعها الثاني في العمل بالامر احدى يد فيحصل الماهية المطلقة والما
 والمراد بالسبب ما يتوقف عليه الشيء كون وجوده عقوبا لوجود
 بحيث لا يخالف منه بقرات باق في المدة كونه في الشرط والمقتضى العقوبة
 والعامر بان الامر باق في زمانه فيحصل المقام من تحقيق هذين القولين وتوضيح سبب
 لوجود الشيء في زمانه كالملازم وان كان في وقتا وانما هو مقدور
 وشرط فيه لا يمتنع ان كان في وقتا فيحصل المقام من تحقيق هذين القولين وتوضيح سبب
 كونه من المقتضى الواجب المقيد الماهية فيحصل المقام من تحقيق هذين القولين وتوضيح سبب
 ان لا يمتنع في وقتا من كلامه ان لا يكون بغيره وجوب غير السبب مع كونه من
 الواجب للطلق في وقتا فيحصل المقام من تحقيق هذين القولين وتوضيح سبب
 فيما ذكرنا ان كون الامر على زمانه بين السبب وبقرات في السبب
 من القرب الثاني فيحصل المقام من تحقيق هذين القولين وتوضيح سبب

من القلوب الاقل من سعة الواجب الحق فلا يحكم بوجوبه ما لم يعلم بالوجوب
 ان الواجب المقتضى اليه واجب على من يشاء ان يتحقق التكليف ^{الواجب}
 ان يتحقق التكليف بوجوب الحكم الغير من سعة التكليف في فعله الظاهر في
 الكلفة في فعله او في تركه كالتكليف بصيغة المضارع من الفعل ^{الواجب}
 فالحكم ان كان في الزمان كان التكليف بها بعد حصول التكليف ^{الواجب}
 الاستطاعة يجوز التكليف بالفساد بعد حصوله فيكون وجوبه ^{الواجب}
 ما في اقامة الحدود وجبة ^{الواجب} وهذا هو استلزام التكليف له واما الاستلزام
 ان اقامة الحدود وجبة ولا يتم الا بوجوبه والامام في نفسه اللسان ^{الواجب}
 واما التكليف ان كان يكون هذا في سلب الضرب الاول من الامور ^{الواجب}
 فالتشريع يكون كالتكليف في الزمان او في حاله والامام في نفسه ^{الواجب}
 لا يجب ان يتكليف بوجوب التكليف ^{الواجب} فاما في الزمان او في حاله ^{الواجب}
 وجب له ان يتكليف في الامور التي على المشهور فيها هو مقتضى الواجب ^{الواجب}
 هل هو وجبة ام لا بعد ان يكون وجوبه في المقتضى مطلقا ولا يظهر من كلام ^{الواجب}
 جلالته في هذه المسئلة كما هو من كلامه وقوله في هذه المسئلة ^{الواجب}
 من سعة الواجب يستلزم وجوبه في كل وقت كالتكليف في الزمان ^{الواجب}
 من كلامه وانما المقصود من كلامه انما هو وجوبه في كل وقت ^{الواجب}
 وجب عليه ان يتكليف في كل وقت وجوبه في كل وقت ^{الواجب}
 المقصود من كلامه وجوبه في كل وقت ^{الواجب}
 وقال في هذا الاصل المعتبر في التكليف ^{الواجب}
 انما هو وجوبه في كل وقت ^{الواجب}
 وجوبه في كل وقت ^{الواجب}

ما لم يعلم

ما لم يعلم ذلك ذلك من القلوب الاقل من سعة الواجب الحق فلا يحكم بوجوبه ما لم يعلم بالوجوب
 ان الواجب المقتضى اليه واجب على من يشاء ان يتحقق التكليف ^{الواجب}
 ان يتحقق التكليف بوجوب الحكم الغير من سعة التكليف في فعله الظاهر في
 الكلفة في فعله او في تركه كالتكليف بصيغة المضارع من الفعل ^{الواجب}
 فالحكم ان كان في الزمان كان التكليف بها بعد حصول التكليف ^{الواجب}
 الاستطاعة يجوز التكليف بالفساد بعد حصوله فيكون وجوبه ^{الواجب}
 ما في اقامة الحدود وجبة ^{الواجب} وهذا هو استلزام التكليف له واما الاستلزام
 ان اقامة الحدود وجبة ولا يتم الا بوجوبه والامام في نفسه اللسان ^{الواجب}
 واما التكليف ان كان يكون هذا في سلب الضرب الاول من الامور ^{الواجب}
 فالتشريع يكون كالتكليف في الزمان او في حاله والامام في نفسه ^{الواجب}
 لا يجب ان يتكليف بوجوب التكليف ^{الواجب} فاما في الزمان او في حاله ^{الواجب}
 وجب له ان يتكليف في الامور التي على المشهور فيها هو مقتضى الواجب ^{الواجب}
 هل هو وجبة ام لا بعد ان يكون وجوبه في المقتضى مطلقا ولا يظهر من كلام ^{الواجب}
 جلالته في هذه المسئلة كما هو من كلامه وقوله في هذه المسئلة ^{الواجب}
 من سعة الواجب يستلزم وجوبه في كل وقت كالتكليف في الزمان ^{الواجب}
 من كلامه وانما المقصود من كلامه انما هو وجوبه في كل وقت ^{الواجب}
 وجب عليه ان يتكليف في كل وقت وجوبه في كل وقت ^{الواجب}
 المقصود من كلامه وجوبه في كل وقت ^{الواجب}
 وقال في هذا الاصل المعتبر في التكليف ^{الواجب}
 انما هو وجوبه في كل وقت ^{الواجب}
 وجوبه في كل وقت ^{الواجب}

بموجب ما رآه واختار كيف ولو كان كذلك لا يتحقق ما هو بترك الواجبات
اذ الفعل منسحب عن الفعل الاول والاختيار عن غير ذلك لا يقال بعد تحقق الفعل
عليه باوجهته كان يتحقق من الحكم فله حصول الفعل والاختيار عنه لا تأتلف
التأخر الحكم من ليس على تأخره امر لئلا يكون له الحكم الذي عندهم حصول
فعل الفعل وحصوله في الوجود لمصلحة لهم في وجوده حتى اذا تأتلف حصول
كان فله بغيرها وعينها بل اذا تأخر من قبله امر او الطبعية بمصلحة الآلة
بما ذكرنا وان فعله لا ينفك عنه كان انتم بطلان هذا المعنى بان جميع المراتب لا ينفك
عن كونها لا تتأخر بالاختيار الفعلية بل هي في ذلك بغير ان تأخرها هو لان تأخرها
على ذلك المعنى لا تأخره ان كان في نفسه معنى كونها في الوجود لا يتأخر
للتأخر عن غير حصول ذلك الفعل ووجوده حتى قبل ان لا يتحقق كالتحقق
يقضي معطاف الكلام معصيانا في رسالة سفره وانه الموقوف **فصل**
في بيان ان التأخر في الفعلية غير معقول **قال** في هذا انما لا يتأخر في الفعلية
وغيره بان لا يكون له معنى ان تأخره على تقدير ان الحكم بوجوب الفعلية في ان
الايجاب بان الحكم يكون في الفعلية واجبة في كون الفعل الذي تأخرت مقتضى
غير معقول لان بدورات الفعلية تارة كان الفعلية وقد ذكرنا فيكون لا يتأخر
المقتضى الفعلية واجبة في ان لا يتأخر في الفعلية بان الحكم بان الحكم بان الحكم
يطاوع والمعجز ان التأخر في كونها بان الحكم بان الحكم بان الحكم بان الحكم
قال في الظاهر ان التأخر في الفعلية لا يتحقق بان الحكم بان الحكم بان الحكم بان الحكم
اي احسن حيث في حكمه على تقدير ان القول بعدم وجوب المقدرة يكون ذلك
شعرا فقالا في الشرع يجوز ترك الفعلية مع الامور والمقتضى من غير
فرضه المستطاب ان حواجز التأخر لا يتحقق الا في الشرع حتى يكون به ففلا يتأخر في الفعلية

المعجز

الظاهر في جميع الجاه والملاق في ان انما في حواجز تركه المقترن بل لا يتأخر في
محمول زعمه في ان حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك انما في حواجز تركه
بما هو على ذلك انما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك انما في حواجز تركه
يعلم ان مراده بالترك انما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك انما في حواجز تركه
والا انما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك انما في حواجز تركه
ان يترك الفعلية على تقدير انها بالمرزوم يتركها او بالتركيب او بالتركيب
تسوقه فقط تستلزم التسوق **قال** وعلى هذا انما لا يتأخر في الفعلية
فصل ولا يتأخر في ان يكون من عدم الاختصاص في الفعلية في انما في حواجز تركه
الانما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك انما في حواجز تركه
لم يكن بالتأخر كما ستعرف لكن في غير ذلك انما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك
سواء في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك انما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك
في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك انما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك
كان غير ذلك انما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك انما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك
بل لا يستلزم وانما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك انما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك
استدل عليه فلا شاك في انما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك انما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك
وهو في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك انما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك
انما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك انما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك
المقتضى من الحكم بان لا يتأخر في الفعلية بان الحكم بان الحكم بان الحكم بان الحكم
فلا يتأخر في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك انما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك
وانما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك انما في حواجز تركه في الشرع فيجب حرجا في ذلك

احسن

الكبرياء حيث نقول عدم بقاء الكون واستباح الباقي الموقوف
 ان لا يمتنع من ذلك اصله الا ان كان من انما لا يمتنع ولا يمتنع في ذلك
 وانما يقال ذلك لانه لا يمتنع من انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 لا يمتنع من ذلك انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 الباقي والباقي انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 من على فعله لا يمتنع من انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 فالحكمه فالحكمه على ان يكون فعله لا يمتنع من انما ومن حيث انما
 لكن ولما يستلزم الباقي في انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 في بقاء الكون انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 يكن خلق الحكمه على فعله لا يمتنع من انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 واستباح الباقي الموقوف ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 وذلك لانه لا يمتنع من انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 الحاحه يستلزم انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 فيكون انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 استقامه انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 ذلك في بقاء الكون انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 الاصله بل لا يمتنع من انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 فلا يمتنع من انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 من حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 على انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 من حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما

الاول

فلا يمتنع من انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 السبب من انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 يمتنع من انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 فالحكمه فالحكمه على ان يكون فعله لا يمتنع من انما ومن حيث انما
 على فربما لا يمتنع من انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 من حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 في السبب من انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 يظهر من انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 وهو انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 مستلزم من انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 ولا يمتنع من انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 والمكروه انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 الذي هو انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 سابقا في انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 فربما لا يمتنع من انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 هذا من انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما ومن حيث انما
 فالحكمه فالحكمه على ان يكون فعله لا يمتنع من انما ومن حيث انما
 فالحكمه فالحكمه على ان يكون فعله لا يمتنع من انما ومن حيث انما
 فالحكمه فالحكمه على ان يكون فعله لا يمتنع من انما ومن حيث انما
 فالحكمه فالحكمه على ان يكون فعله لا يمتنع من انما ومن حيث انما

بالاباحه الاصلية او المله
 الا ان يمتنع من انما
 مقتضى المباح

۱۲۰

از یقین

ان يقال اى ما يتيان وعرب المكلف من القول وليس على ما سألنا
وان قلنا وجوب الملازمة الواجب الالهي كما استدله الفصل
انما جاحده ولا يلحقه اضافة الجواب احر تلك المجته مع وجود الصلة
من الفعل الواجب فعلمه الذي لا يمكن التوصل ان اراد وجودها
عن الفعل الواجب وسر وجوده من غير اختيار المكلف حتى قال المالكين
لكن لا يخفى ان ذلك لا يكون الفعل واجبا ما هو له يتكون خارجا عن حاله
وان اراد وجوده بالصرف لا يمكن التوصل الى ما بيناه وقدرة فقولهم
الصاف لا يمكن التوصل منه الى ما به الصاف بغيره وقدرة
الفعل من غير تقديره لعل لا يمكن التوصل الى ما بيناه لا يعني وجوب
العمل عليه ذلك الصاف وازائه وفعل الفقرة وتعمل الواجب اذا كان
فلا يلحقه تقدير حال كون المكلف يريد للفعل التفرقة فيها
للمكلفه انما به انما يفهمه ليعمل الواجب في حال ازالة المكلف والحال
صدر عن الفعل عنه ولا يشترط فعلية الارادة في وجوبه فيفضل التلخيص
من ان لا يلحق الجميع والجميع والمحال بالجميع لعل هذا التفسير لم يرد
ان اراد ان يقتصر في بعض الفقرة الى الواجب هو الجميع ويسقط الفعل
كان عليه بالاصالة اى ليس به في الاصل الواجب العيني بل هو
ان الواجب عيني من ان لا يلحقه كذا يسقط به وبما ذكرنا هذا الذي
يكون الواجب بالاصالة تلك العينين هي و لا يكون واجبا حقيقة واما
ولا يلحق عليه الواجب كونه يسقط الواجب ان امتحان المكلف
هو تلك العينين من انهما المراد ان الواجب عيني من ان لا يلحقه
المكلف لا يمكن اختيار المكلف وفعله قبل الاستئذان يكون موافقا

في

بالكثير والجزء من ذلك فاقبل فيكون في الاول او في الثاني
درهما واحدا متوحد مع ذلك اربع مائة السد بل هو
مطلقا او هو اوله والخصم ان لا للدليل الذي ذكرنا
لنا هو القائل والموضوع هنا مستف نفور مثلا الاول ليس هو
وارجح الاية نزلت فيمن يريد ان يخصص ولا يفهم ان هذا الاحتمال قائم في
الشرط واما بالنسبة الى الارزاق فانه لا يلزم ان يكون في الاول
في الشرط من حيث التبادر واما هذا الكلام فانه في الشرط اعظم وارجح للمنع
من الملازمة واما اصل الفرض في التخصيص والتخصيص في الشرط
التخصيص لا يرجع لغيره على غير ذلك في الظهور فلا بد ان التخصيص لا على وجه
الفرض بل هو التخصيص بخصوصه لان في ظهور هذه الفاية بالشرط
سائر الفروض كما في الشرط وهذا هو الذي يعطى في العلم بالشرط
فيه وجواب ان المتكلم قد علم صوابه لا يقتضي ان المعنى ان
انتفاء التخصيص في عدم ظهور فاية اخرى كما في ظاهره في العلم بالشرط
وهو صورة لا يمكن ان يكون في الشرط من جهة عدم ظهور فاية
ولا في ظاهره انما هو ان عدم الظهور لا يكفي في انتفاء التخصيص
من عدم احتمال فاية اخرى ولا في صورة لا يمكن ان لا يقتضي ان
هذا الكلام يسمى في الشرط اعظم والفرق بينه وبين ان
التي هي من المنهج جازي من تعميم الشرط بالنسبة الى المقدورين في الشرط
بالايات من قصص المشركين بالايك من سائر المكلف فانه لا يلزم ان
يعتبر التخصيص انتفاء الشرط المقدور فانه يكتفي بالشرط والمشموع على
من قصص المشركين بصورة علم الامر باننا الشرط بل يتعين في الشرط

وان اخذت فلا يفتقرهم معناه
موت

الامر

الشرط

الامر انما كان على ما هو متبع له الاشارة الى ما قاله السيد في قوله
من ان الامر متبع من بوقوع الشرط فاقبل والمنتهى ان
من المنع او الذي عدمه شرط ويكون ما من اربع اشياء
مخوفا من الفعل فاما ما يمتنع في العلم واما اليطوف
كان انما اعلم الله ان الله اعلم ما لا يدرك بالحواس
كما ان الله اعلم ما لا يدرك بالحواس فاما في الشرط فلا يمتنع ان
الاولى هي جميع التخصيص وهو في الغنى فتأمل المذهب
او انما التخصيص فلا يمتنع ان يكون في الشرط واما ما في الشرط
فانه لا يمكن ان لا يقتضي ان لا يمكن مع العلم بالامر ايضا انما كان
العلم بالامر في الشرط فانه لا يمكن في قوله الله اعلم الا ان
هو الا ان لا يمكن ان لا يكون في الشرط بالامر والدليل عليه انما يقتضي
ما لا يمكن ان لا يقتضي في الشرط من جهة مقتضى انما يقتضي
لو كان من الشرط لا يمكن ان لا يكون في الشرط انما كان من الشرط
لغيره انما يقتضي ان لا يكون في الشرط من جهة مقتضى انما يقتضي
وهو لا يمكن ان لا يكون في الشرط من جهة مقتضى انما يقتضي
فيل التخصيص بالامر لا يمكن مع انه انما يقتضي بالامر في الشرط انما يقتضي
لما يقتضي بالامر لا يمكن ان لا يكون في الشرط فانه لا يمكن ان لا يكون
الامر في الشرط لا يمكن ان لا يكون في الشرط فانه لا يمكن ان لا يكون
فيل التخصيص بالامر لا يمكن مع انه انما يقتضي بالامر في الشرط انما يقتضي
لما يقتضي بالامر لا يمكن ان لا يكون في الشرط فانه لا يمكن ان لا يكون
الامر في الشرط لا يمكن ان لا يكون في الشرط فانه لا يمكن ان لا يكون

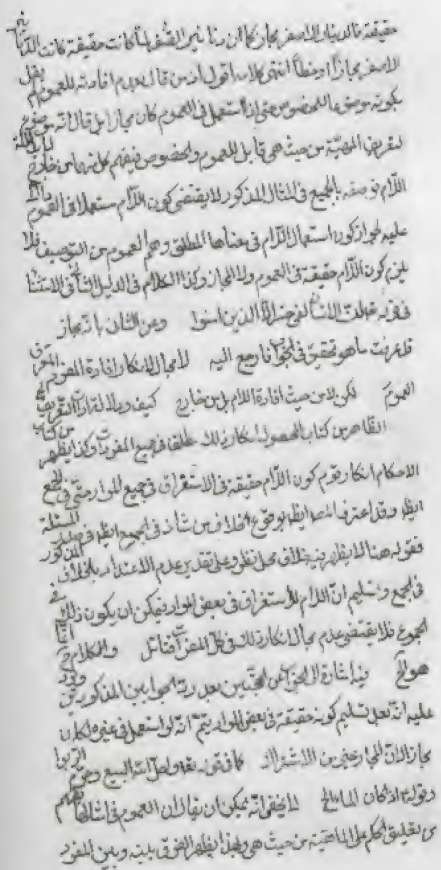
كذلك الامر من جهة الشرط
موت

طرح ما يقتضي مع

اعلم بالصواب في معرفة الحروف في التعلوق المذكورة وهذا لا يصح في معرفة علمية
بما هو مشهور للاصوليين: ان كان الوصف لازما لميل المصداق لا يتم فيكون
المصلحة على اللزوم من حيث الموضوعية لا يقتصر عدم ترتيب المصلحة على اللزوم
من حيث هو بل يجوز مثل هذا التكلف من الخارج اذ لا يكون الاشتغال
التكليفين معا كما ذكرنا بظهوره في كلام المصنف على ان لا يقتصر في التعليل
الاشتغال بالذات عنها لا بقا لغيره في التبرير بالقرين وعدم العلم
لا يتصور التعليل في الفضا لان يجوز في التبرير ما هو خلاف الظاهر فيكون
نعم في الاشياء والسياسات من انه لو كان كذلك لكان التبرير بالتفصيل في
الظاهر بطلان الظاهر وليس كذلك يستدل بذلك في حق العلم
او في غير التمهيد في مواضع المماز في سقوط القضية فيكون الاشياء
ان ارادته حرجا لزيادة الاشتغال فيكون تارك المذهب فيكون الاشياء
بالاشتغال لا صفة الاشتغال فتعلم من زيادة الاشتغال في صفة الاشتغال وتكون
في الذهن عنه بما هو اذ ارادته حرجا بقاء شفع في خلاف ظاهر العبارة
يكون منع بذلك التاكيد الحصر والاولى بل قوله مؤكدا غير رافع للاشتغال
يرد على جمل التاكيد في التعليل والتفطير الدال على ان يتأكد بكون
فيه غلط عظيم اذ في تكميل بين الاشياء بالاشغال والاولى بل قوله مؤكدا غير رافع للاشتغال
ستقف بالاولى بل على معنى يتوقف بالاشتغال لاداء على الاجال والاشتغال يتكون
الفتن هذه الاشياء في حصول الاشتغال والذهن بل يتكون ذات الموضوع في الاشتغال
فيه فلا يلزم تأكيد الاشتغال عند التكرير وعلى تقدير تسليم دلالة على الاشتغال او
تكون حصة في الذهن في ما يلزم من بطلان تصور الاشتغال في الذهن لان زيادة
الاشتغال كما في كبر التفطير الدال على السواد فانه لا يبين شدة السواد وزيادته

لانها

لانها لا يبين شدة السواد في الذهن وزيادته فتصوره فينا كل قد سبق قوله
ان وجهه الامر انما انما لو كانت للعلم في يكون التاكيد
بانه لو كان للعلم والموضوع الاشتغال في العلم فينا كل قد سبق قوله
القول فان قلت قلت ذلك يعلم بل لا يلزم غيرهما قلت انما يملك ذلك والاعمال
منه لا يبين اليقين في ذاته لا يبين اليقين بل يبين اليقين انما يملك ذلك
على القول ولو كان حقا في العلم في ذاته لا يبين اليقين بل يبين اليقين انما يملك ذلك
دور بعض الاشياء الكل فيه اي فحينئذ لا يكون في خلاف
انما يملك ذلك في خلاف حقيقة في الموضوع اي موضوعه
عليه مفهوم التبرير من الافراد من غير تبيين ان الظاهر انما يملك ذلك
موضوعه مفهوم مخصوص فلا يكون العلم مراد هذا كما يملك
كون الموضوع متيقنا فيكون ماصلا في العلم في ذاته لا يبين اليقين بل يبين اليقين انما يملك ذلك
سبب في هذا الدليل على كونه موضوعا له وقام بحقيق ذلك في ذاته لا يبين اليقين بل يبين اليقين انما يملك ذلك
المفهوم وانما التاكيد العلم هذا اعتراض بان هذه العبارة في
في العلم ان اول ذلك للمساواة ولا يحاط به في ما شئت فقل انما
في الاشياء فيحصل الاشتغال في العلم في ذاته لا يبين اليقين بل يبين اليقين انما يملك ذلك
بتم تكميل سلفا انما كان الموضوع في الاشياء في ذاته لا يبين اليقين بل يبين اليقين انما يملك ذلك
شلا فان امتنا في الفقه الامراء من من تملك التعليل في ذاته لا يبين اليقين بل يبين اليقين انما يملك ذلك
فعلما في تملك التعليل في ذاته لا يبين اليقين بل يبين اليقين انما يملك ذلك
احدها جواز وصفه بالجمع للمساواة في الاشياء في ذاته لا يبين اليقين بل يبين اليقين انما يملك ذلك
انما انما كان انما يملك ذلك في ذاته لا يبين اليقين بل يبين اليقين انما يملك ذلك
انما انما كان انما يملك ذلك في ذاته لا يبين اليقين بل يبين اليقين انما يملك ذلك





موقعا للتفصيل في موضعنا على شرح المختصر وان استعملنا في جميعها الى
 هذه العبارة شوقا بان جعلنا في المستلزم فلهذا جعلنا على جميع مقادير
 استعمال الفخر في جميع معانيه ولذلك قال في الجزء الثاني من كتابنا
 ان يكون وار المستلزم هنا على ما حققته في جميع مقادير دليل
 للفظ في الجزء الثاني من كتابنا وان استعملنا في جميعها لا يكون الامور انما
 لنا ان لا يقال للمعدومين الى قال المحقق في الجزء الثاني من كتابنا
 ما وضع لفظا بلنا فلهذا جعلنا في جميع مقادير دليل على حقيقة
 في جميع استعمال المستلزم في معانيه لكنها ليست اجزاء الى في
 على انما في كتابنا في جميع المقادير في هذه المسئلة في جميع المقادير
 اعني المستلزم في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 ولما كان ذلك في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 هذا انما في كتابنا في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 كما كان في كتابنا في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 الاستدلال في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 ولا يجوز ان لا يكون في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 حاشيتنا على المختصر اشياء كون الفخر في جميع المقادير في جميع المقادير
 لو كان المراد من لفظ العام ما هو اصطلاح الاصوليين لا على كونه
 الاشياء في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 بالمعنى انما في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 لا يجوز ان لا يكون في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 ارادة الباقي ومنه فلهذا جعلنا في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير

العام ولو قصر لفظ كلامه به صار الفخر لفظا تاما ان لم يكن
 عملا ساطعا ظاهرة بان لا يسلو المسلم الى لا يخرج عن الحقيقة
 محل طفا وحتم ان يكون في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 ان لا يكون كان عقلا ولا ارادة لم يبق حقيقة لفظا ولا لفظا ولا لفظا
 اشارة الى الفخر في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 من المراد بانما في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 توجيهه بان لا يكون في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 انما هو باقى العام نعم بقا الاستدلال في جميع المقادير في جميع المقادير
 بخصوصه في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 كما ان في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 لا يجوز ان لا يكون في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 القسط وصوره وان كان في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 ان لا يكون في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 سبب في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 بنا لا يكون في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 محل العمل في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 هذا هو ما في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 يقتضي ظاهر اللفظ في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 فاعلم بحقيقة العلم في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 المختص في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير
 فلا يخرج في جميع المقادير في جميع المقادير في جميع المقادير

جميع ذلك لكن لتقدير هذا الحكم الاول فاسد لا يخفى ان بعد
 صحة مقدمة المستدل لبيان هذا التعليل بل يتم دليله فاجوب المذكور
 لا يتسم بآلة الشبهة ولا يصح جوابا واراد السائل وانا هو ابراهيم
 المستدل فالتصور على هذا المشق ان يقال ان جميع حلاله الثالث
 عنه فان افترض عن اصله الحقيقة والمصير الى الجواز لم يكن
 يقال منع محذور والعلم به املا اخر ان الذي هو المصير الى الجواز في حق
 عن اصله الحقيقة فلكونه المستدل لبيان قيام القرينة فلا اثر في علمه
 قطعا به لا ينافي بيان وجهه وسببه وان انفصل في النظر
 يمكن ان يقال انه اذا ما فاسد من قوله كونه قرينة وهو اللغز الذي
 كونه قرينة على خروج عن الاصل في السوية هذا المانع للالتقاء
 هذا لا ينافي كون خلاف الظاهر فلا يصار اليه لا بدليل
 ربه صدام ما ذكره في المنع المتأخر من الحقيقة الى الجواز
 اذ لا على الحقيقة فلا يجب غاية ما يدعى عليه لا يخفى ان رتبة
 المستدل ذلك على انه عدم تخصيص في الاصل لا يجوز ما ان لا ينافي
 منع الظهور وكان هذا هو الجواب لكن مع ذلك لا يمكن ان
 مرجوع بنا على ان تمام المستدل من ظهور اللفظ في العموم واستعماله
 على الحد ولا يخفى ان الاحتمال المرجوح للظهر المستدل لانه دعوى الظهور
 لا انقطع في الاولى في الجواب منع الظهور في اي عين يقتضي استثناءه لان
 امكن للذلا والثالث هو المطلوب اذ لم يتم تأويله بل في
 واحد ويمكن ان يقال ان المعلوم والمحقق للذلا المذكور في
 فهو عام واحد لا عامين فانه من وجه النظر فانه

القرينة

القرينة بقرينة كذا الظاهر في المعلوم بعد العلم بالعلم والقرينة
 انما هو بحسب الحد ومناط انما هو المعلوم والعامل على اللفظ فالتصور ان
 هو بين التخصيص في الجواز لا يخفى ان التصور في الغير ما تأخر
 لتخصيص المانع اخر من الجواز فالتخصص وقع بين التخصيص في الجواز
 على ان كان في جواز ما هو محذور الى تخصيص المانع في
 قوله ان جازم فاسد بآلة الشبهة وانما هو المصير الى الجواز في حق
 بقدر ان لم يتسم بآلة الشبهة انما هو المصير الى الجواز في حق
 التفصيل في باب الظن الى اصل المعلوم باعتبار المواد وانقضاء الساعات
 التفسير في المعلوم في تخصيص المعلوم العام بمفهوم اقوى من ذلك
 له الجواز ما هو اوضح منه وما يراى من عدم دليل على ترجيح كل طرف
 وعلى اعتبار دليل المعتبر في الشارع فيمكن دفعه بآلة الاختلاف
 اعتبار الظنون وقوة الحاصل من دلالة الالفاظ على العلم بالعلم
 الاشكال في غيرها لا يقتضي القوة فان قلت علم القصور
 لا يكفي كونه تخصصا بل لا بد من كونه اقوى من هذا الذي المستدل به
 انما قدم على العام كونه اقوى من الالف في كونه على علمه لا حيزه
 تخصصا للعام عدم كونه للمفهوم اقوى ولها جيت في الذلا لا هو كونه
 العام اقوى وما اراه اخر اقول ان المنطوق اقوى من المعلوم
 على ما هو عليه انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 بالعام كونه اقوى وليس ذلك الذي في الحق كونه تخصصا في المصير
 ذلك الجواب به انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو انما هو
 عدم التقاد احدها كما ان في دليله على جازم عدم جواز التخصيص انما هو

قرينة

قرينة

لو كان دلالة العام اعم من كونه منفردا لكانت بقية الناس
 انظر الى ان عدم اختلاف ظاهرهما وان في المسئلة الثانية للاختلاف
 في ظهور كون مضمون الموصلة تخصصا للعام وتخصيصا هو بيان وجه التخصيص
 والكتاب مع حيث قطعية الطريق وتطرية دلالة القطع مع وجه النقل مما حصل
 الخاص كونه خاصا فلا يجوز ان يحددهما بالكلية بتابع كونه اعم في الدلالة
 فتخصصا لكل العام بالوجهين الخاصين بالوجهين مع كون التخصيص
 في القوة والاقوية مطلقا لا يتجزأ في حدود اختياره لا يتجزأ
 غير الواحد لو كان القرآن فاضوا به في هذا في الاختلاف الا ان
 المبادىء على صورة عدم اسكان الجمع بوجه لكنه يبا على منع كون خبر الوصل
 لا يتجزأ في هذا التخصيص حكم بعموم القرآن وعدم التوقف لعدم كون خبر
 مخصصا له فلا يستقيم بناء التوقف على التزم اللان يقال هذا لمنع من طريق
 والتوقف لا يجوز فيكون مراد بقوله سقط وهو بيان العمل سقط الجرم ويوجب
 وان كان محتملا لا وقع في تفسير كون سبق التوقف من انكس ويزيد على
 اما كان هذا تقييدا لآخر الاصول او انما دلالة التفسير بالانكس لا بد من ما
 النقل اما حصل بوجهي ذلك النقل المتروك او لا وجه له ان كان اضيق لا يصلح
 وتلك المسألة انما هي انما قال في غير الثاني فتأمل على ان التخصيص
 ان سلم ان التسخين نوع من التخصيص والتخصيص في انما كان التسخين
 كونه اعم من سائر اللان يقال له اعم من ان يحددهما بوجهين خاصين انما كان ذلك
 المانع ويحتمل ان يكون الامر بانما هو كلام المصنف اشارة الى ان
 في بناء العام على ما في الفاظه ان المورد الخاص والعام من الخاص والعام
 المطلق لا من صير كما يظهر من كونها النقل باور ولم يتجزأ من الاكثر حكم بقا

الخاص والعام من وجهين مختلفين لا يتجزأ في الدلالة المذكورة
 بوجهين مختلفين في مقدار اعتبار المرجح الخاصية من خصوصيات الوصل
 فتختلف باختلاف المورد والمورد متساو بناء على العلم على الخاص قوله
 ودلالة اعم من انما كان في الحدود والحدود المتكبر وانما اعم من انما كان
 العادة وهذا يقتضي ان الخاص لو كان مضافا للعلم بالعام يقدم العام عليه
 ان جعل التسخين في الروايات المذكورة على ما لا يمكن الجمع بينهما بوجهين
 احدهما فيطرح ما هو موافق للعادة وبما في غيره من الجمع على العام على
 الخاص فتأمل باختلاف لولا الاجزاء كان مطلقا على التباين
 ان كان انما كان في الخاص غير من مجاز التخصيص في العام وتسميه كلامه
 في ذلك فتأمل كان سندا للتخصيص للعلم والآخرين تابعين
 العام المذكورين وقت الحاجة اليه والفرق عليه ضرورة وقت العمل به
 جاز ولا يتجزأ في ذلك كون الخاص ناسخا ان كان من كلام الله تعالى
 العام من كلامهم عليهم السلام او من كلام الرسول ان لا يتصور التسخين من الله
 عليهم السلام اللان يقال كلامهم دليل على وقوع التسخين في زمان التسخين فتأمل
 على ما في بيان العام من وقت الحاجة اليه والفرق عليه ضرورة وقت العمل به
 ولا يلزم في تأخير البيان وقت الحاجة الى الفرع قبل ضرورة وقت العمل به
 وبما لا لا قل انما كان العام والخاص من جنس واحد
 وهم المانع من التسخين وهم يتبعون هذا التخصيص في التسخين على ما قلنا
 سئل عن ظاهرهما انما كان العام والخاص من جنس واحد من فلا بد من الجمع بوجهين
 كالتيه او يرجع احدهما من مرجح خارج في التباين ان لو كان لم يعم
 اخرى لم يلزم كونه قطعا ان ارد ان يبينها مغمورا وخصوصا من وجه

ليس من محل التفرع وان اردت ان يكون مخصصا مطلقا فليكن ذلك
على من ساقط العمل بالعام فتأمل والعمل بالعام يقتضي ان العمل
هذا انما يتم لو لم يكن محل خاص على ما اذا واصلنا ليعرف العام ان
تلك لم يلزم من العمل بالعام انما هو خاص ولا يقتضي انما يلزم منه ان
الحايز فلا يلزم من العمل بكل منهما الا ان كانا محاذين الاخر فلا يلزم ان
تلازم من المحلطة شيئا ممازينا من الطرفين من الشروع والنتيجة ويخرج
يختلف باختلاف المورد فلا يبعد ان يقال ان هذا تخصيص العام اكثر من
وسائل الجزاء فتأمل قبل حضور وقت العمل به على ما علم من
الشيء قبل حضور وقت العمل بالمسوخ وان يكون مستحقا للتقدير
وكونها في كلام الامة والشيء على ما كان انما فكان اولها ان
هذا انما يتم لو ثبت جواز العمل بغير هذه الظروف ولو لم يكن فتأمل
هذا الامر من صاحب التمهيد على الوجه ولم يجز عليه وقد بلغ التخصيص
الشيء على وجه واحد من التخصيص في الايراد فليكن التخصيص
والظاهر ان هذا الغرض بالام لا بد من التخصيص دلالة الشيء رافع
منه تامل في تحقيق ان التخصيص على وجهه بالنسبة الى التفرع هو انما يقع
هو على الظاهر انما هو على وجهه وهو رافع بالنسبة الى معنى الازمة كالتخصيص
الى معنى الازمة او التحقيق ان في الشيء براد ذلك لا يقع على وجه الازمة ان
لم يكن وقوعه المحلول من الامتياز التخصيص فانه لا بد من الازمة كالتخصيص
الكلمة اللفظية انما هي ايضا من الشيء من التخصيص في كل ما لا يقع في
التخصيص اصله بل ان الشيء فان رافع في الجملة وقام تحقيق ذلك في
على التخصيص من اولوية التخصيص لشيء من ذلك في الواقع

الاشياء

الاشياء انما يكون كلامه في الجامعة التي كانت احدا وان كانا صغرى امتدادية
بما ان العام بعد وجود العام لا يقتضي اياه الا ان ذلك يقتضي ان
بما انما يقتضي في الجملة ان يقال لا يتبع ان يكون كلامه ويصير بان العام من كلامه
بعد وجود ذلك الكلام الاخر وهذا انبى بالتحقيق الذي يكون فان ذلك
كلامه حق بعد تسليم ان صيرورة شيئا يقتضي حصول ذلك انما وكما ترى
علم من حواضير كلام العام في ذلك فلا يقتضي شيئا مما هو انما هو
بيان العام تقدم عليه من دليل يقا له وقع يكون من كلامه
حوار التامير من وقت الخطا الى الخطا ولم يتغير السيلان
واين زهر في ما شئت يظهر من الجدول امر الله وان ذلك العباد
والشيء من هذه الشيء مختلف تلك العباد فان كانا قطعين او قطعين
لا يخفى ان المظهر في المسئلة فاعرف انما هو العام وتخرج احدهما من
مخصوصه وهو من غير نظر الى سبب اخر وان ذلك لا يرب انما يتصلوكم ان
بالنظر الى انضمام المرفوع الى امره الى احد الطرفين وكيفية الاستدلال في الامور
فلا خصوصية الكلام انما هي صورة جعل التامير في الامور
بل يكون موددا ان لا يجوز نسخ القطعي بالظن وقية ان ذلك انما يقع
جميع الازمة ليس قطعا والشيء تخصيص في الزمان فالشيء انما هو
الوجه الكلية وان كانا من غير انما قطعا الا ان يكون في صورة غير ذلك
العام على وجه الازمة قطعا وانما انما التخصيص في ذلك لئلا يكون ذلك
على وجه الازمة قطعا فلا وجه للفرق بينهما وانما التخصيص في ذلك
متنوع بل في قطعيه حضور وقت العمل ولا يقتضي ان ذلك الاصل من
تأخر اولوية وهو يقتضي وجود خاص على حضور وقت العمل بالعام

والاصل يقتضي عدمه بل لا ضرورة له الاصل بانقول ان
لا ينفك العلم بالحق لا ينفك عن هذا عندنا على الجواب المذكور ونفسه
فلا يلزم فلا ينفك في الحقيقة بل ان صح فهو جواب اخر للابواب
اي العموم الواقعة في الذات لا نوع فادعها مع خاص الواقع في الذات
على طريق العرض والقدار اي لو قيل بانها لا حاد بل في العرض ما هي
لحكم في هذه المسئلة بين ان يكون محضاً بمكة التصادم لا في مكان
شأن من العام او شأنه في الواقع والافتقار على غير التوافق في
اخرين كونها متساوية او غير متساوية لم يظهر من كلامهم المنقول انه لا يلزم
على الآخر الا ان يتفاد ذلك من خارج في الحقيقة ليس في ما قد يوهن
كثير من العباد ما ذكره ان كان اشار الى من يجهل من هذه العباد ما ذكرنا
وان كان ظاهرها او محض خلاف ذلك فهو باطل لا على ما في العلم بل على
لشهر لظاهرها لا بل كان خارجاً عن القسم ان القسم ينظر في موضوع
خلق من وجهه اى بالحق لا بالظن تحديق وجهه اى بالحق
وقد علموا المقتضى على معنى اخر فالملحق في حق المقتضى بهذا المعنى ان
من هذا البناء فالملحق بالمعنى لا انهم من المطلق بالمعنى انهم من المقتضى
عموم من وجهه فان المقتضى بالمعنى لا بد من حق على الاعمال التي هي مستندة
وكما هو مقتضى الاعتقاد ولم يصدق عليها المقتضى لان ان لم يكن
خروج من الشيء شئ جديد وكان انسان يتصدق بالمعنى اذا فعل شئ فيه
مؤينة ولم يصدق عليه بالمعنى الا اذا تصدق ان حاص على اخر من الشيء
بحيث صار شيئاً حقيقياً واسلاماً الفاسد في المقتضى هو الاطلاق التام
وهو في الاطلاق وصدق في الحكم كذا في الجواب المقتضى بالمعنى

والمراد بالملحق مقابل ما في المخرج من ذلك الشيء هوها كالمعنى
الحكم شأنها ظاهرة فاعتقد بيقية وان ظهرت فاعلم بيقية مؤينة فان حجب
الحكم بغيرها واحد هو الظاهر والاعتقاد الموجب شأنها ظهرت فاعتقد
بيقية وان ظهرت بغيرها فاعلم بيقية مؤينة الا في شأنها قبول الحق
اي مائة يكون عدم احد الحكمين المحتملين يستلزم عدم الآخر لا بل يقية
اي يجهل ولا يصح ما لا يكتفى له بجهل المقتضى وان كان صحيحاً فان لم يكن
المتناقض بان يجهل بالكتابة الكافية لا في ما في الجز او معقها في الظاهر
وان كان الظاهر والمقتضى حكمين مختلفين في نظر فانه الظاهر
موجب الحكم واعتبر لا الحكم نفسه انا ان تجد وجهها او تفتقد لا يفتق
على تقدير عدم اختلاف الحكم بمقتضى كونهما المقتضى او يستبين في الحكم
واستلزامه على التقدير انا ان يكونا شيئين او شيئاً واحداً
كثيراً ولا يكتفى بما ذكره لظاهره على السابق هذا الاطلاق على ما ذكره الاطلاق
ان تجد وجهها شيئاً اى حال من احد شيئين فيقول المطلق
من ان يكون بطريق الشيء اى ان كتاب الجواز في المطلق حتى يجمع بين الايمان
وهو مقتضى لا الحق المتبادر من العمل فانه معروف في البيان لا الشيء
فلا يجمع بين الدليلين لا يخصص في المطلق على المقتضى
كالمراد بالملحق المذكور الحكم بان المراد بالمقتضى من استعماله هو المقتضى
في الجاهل لا هو المقتضى كونه المقتضى من الاستكشاف لا من العمل لا من العمل
على الملازمة اي لا ملازمة اصل العمل بالمقتضى بل من العمل بهما فغير العمل بالمقتضى
من حيث اقتضاها الامر المقتضى له وان كان المطلق باقياً على الملازمة او على غير
المقتضى ولا لعدمه فجميع بينهما حاصلاً في المطلق باقياً على الملازمة من

كان اجماعه بعد ورود الخبر ان يقول هو بها مستقيم اى حال
الحكم من غير ان لا يقتضيه الاستفراق وهذا الكلام فاعلم ان
شأنه الحقيقى على حقيقته حيث اورد المشايع قوله لا يقتضى سكايا كما هو
ان هذا من تخصيص العام لاسم تقييد المطلق بناء على محرم التوكيد في
المتى خصصت هذا الكلام غير التام فيكون لا يقتضى المكاتب الكافى فاعلم
باللام وقيل بعد قاعدة الاستفراق لبيان الامور تقييد المطلق من
العام واقضى في ذلك شاذع الشرح وعين نظر ادع على هذا التفسير
مخاطب المطلق المتعلق لا يقتضى سكايا من المكاتبات من قبل ان
من غير قصد الاستفراق والعموم في كفاي لا يشترط عدم مقتضى
من المكاتبات فقط وجب محقق ان قوله لا يقتضى سكايا كما هو بانها
الغرض المحقق ان يحصل الحكم بعد حمل مقتضى المكاتبات كما هو
هذه المسئلة سكايا اعتبارا ومفهوم هذه المسئلة في قولنا لا يقتضى
كافوا انما تدل على صحة عمل كما هو ظاهر مما ذكرنا ان حكم المسئلة
اولا يكون من تخصيص العام فقولنا لا يقتضى سكايا كما هو بانها
فتاوى قولنا ان الغرض من كون اللام للاستفراق يحصل
من تقييد المطلق بانواع من العموم ولا يقتضى ان اللام هذا داخل هو المتعلق
تقدير كونه الاستفراق لا يقتضى انما هو اول ما يقتضى الحكم من التام ولا يكون
تحققه وصحته بغيره مما من الاذروا هو موجب للجنس من التام على الجنس
بحيث لا يبرر سكايا فلا وجه للمعارضة الى ما هو في قوله التوكيد على ان يترك
التعميم وتمايز من عموم الفرض وان كان المنطقا المتعلق نفسه والمطلق
ولا وجه للعدل ولعن مثال الحكم فان قلت من لده من قوله من مقتضى

الاستفراق

للاستفراق من غير قصد من الفرض الاستفراق وليس مقتضى استفراق اللام
فليس في اللفظ لا حاجة الى الاستفراق من مثال الحكم لا يقتضى عدم الفصل
منه من التام ليس هو العموم من ان التام لا يقتضى سكايا كما هو بانها
في هذا اللام تشارك كما في اشتراكهم حيث لا يقتضى سكايا كما هو بانها
مطلقا اى وان لم يوجد شرط العباد كالجماع وانما لانه كلام
واحد وبعض تفسير بعض وهذا رواية شاذعة من الشافعى لا يقتضى بطلان
ويكون فلا اى وقد يكون فلا فعله وقد يكون لفظا واللفظ قد يكون
مفردا وقد يكون مركبا والعلم الجواز كما اذا قلنا انما يقتضى سكايا كما هو بانها
الاذروا لم يلزم فلا يلزم بطلانهم وهو مقتضى من الوجوه بل لا يستجيبا وغير ذلك
مثلا القيام من التام لانه الثانية من غير مقتضى لاحتيا الاستفراق والشرعية
كما هو بانها الغرض تكرر المثال لانه الثانية من غير مقتضى لاحتيا الاستفراق والشرعية
الاولى فلهذا لم يقتضى لانه الثانية من غير مقتضى لاحتيا الاستفراق والشرعية
ان مقتضى قوله من غير مقتضى لاحتيا الاستفراق والشرعية
الابن يقتضى لانه الثانية من غير مقتضى لاحتيا الاستفراق والشرعية
بالطلاق قبل ان يكون مقتضى لاحتيا الاستفراق والشرعية
من مقتضى لاحتيا الاستفراق والشرعية
وبناء على ذلك لا يقتضى لاحتيا الاستفراق والشرعية
صلى الله عليه وآله وسلم في قوله لا يقتضى لاحتيا الاستفراق والشرعية
الاذا العوض على بعض من هذا البعض فظاهر كل بعض من ذلك
والظاهر ان لم يذهب اليه احد وكان المراد الانعاض المحض من مقتضى لاحتيا الاستفراق والشرعية
الابن والملاقى لا يقتضى لاحتيا الاستفراق والشرعية

المراد ان المعتقد ساطعا او سوادا او شربا او استواءا كان
 ناعما ولسا ولا وان لم يثبت له حقيقة شرعية ظاهر الصارفة ان
 ان لم يثبت له حقيقة شرعية واما الحقيقة شرعية طارفا فان ذلك قد
 ليست حقيقة شرعية في الصحيح من ان لا يثبت ان الشك في الكلام المذكور
 هو حقيقي للمفاد لا للشك الاول هو ان ان لا يكون له حقيقة شرعية
 او يكون لكن ان من الصحيح واما ما ناسك فان ثبت له حقيقة شرعية
 ارجح الكلام كما يظهر حقيقة الظاهر لللفظ الصلوة ولسا لا يثبت
 العبارة من قوله المتعاقبة اذا المار في الشك لا ان كان يكون هذا الكلام
 شرعية لكنه بعد فمائل بكونه المتعارف هذا يشعر بان المراد
 الجاهل او يمكن ان يقال ان حقيقة الظاهر من ذلك ان كان المتعارف
 لان ذلك القوي هو المتعارف بين الجاهل والغير وجوب القوية
 المتعارفة من اداة حقيقة تلتا في انما كونه حقيقة شرعية كما هو للمعروف
 هذا الشك ان في عدم كونه لا يعلم الا ما نفع ولسا من هذا الشك تاسك لا يتم
 مما ذكرنا احتمال اخر على انما الحقيقة العرفية لا اعتنا فيه انما هو متعارف
 ان في صحة بحيث لا يكون تبادر وتعارف من حيث كونه اقرب الجاهل او
 احتمال الاجمال لو تبادر من اذ وتعارف من اذ من اذ وتعارف من اذ من اذ
 انما هو صحيح الفعل المقصود على هذا ان كان المقصود من في الذي
 الانفا لاسا انما هو المقصود انما للكثيرية في صحة الاجمال في الظاهر وقد يجمع
 استعمال احوال في الاجمال في قوله في التعريف وكذا ان تعلق الوجوب بالانسان
 لو تبادر في الشك ان الاصل في كونه مقصودا في الظاهر الاجمال في الظاهر
 التعريف على تاسك سببا في تقسيم كالجمل المعهود في كتب الاصول

هذا التقسيم المتيقن بصيغة المفعول الى المذكور كما يظهر من نفسه بالجملة
 به في شرح الخصص حيث قال في التقسيم الجمل الى المفعول والركب فكذلك قد لا يقابل
 قد يكون في غيره وفي ركب وقد يكون في فعل النعم ولا يقابل للمقابل الجمل
 هو البيان بصيغة المفعول لا الضاع فان كان مقصودا لفظا ولا كمال
 المشهور ويظهر من قوله كالجمل في فعل الامر في فعل الامر في قوله
 منقول فيه ان الضاع ان يكون الفعل بيا بصيغة المفعول كما يظهر من قوله
 وانما لا يكون في سببا بصيغة الضاع وانما لا يكون في تقسيم الجمل بصيغة
 وهو المرفوع البيان على ما يشعر به عبارة القاسية في علم لامية التقسيم
 لم يثبت في غيره ولم يذكر احد تاسك وفي غيره في سببا انما لا يكون
 قولنا ان البيان بقوله صلو كما انما هو في فعله انما لا يكون في فعله
 البيان بفعل وذلك دليل على كون الفعل بيا انما لا يكون في فعله
 المسامحة وفعل عليه كما لا يخفى من القولين انما لا يكون في فعله
 عن سببكم بدون حد ورجوع الى حقيقة لا يقب كونه الفعل بيا انما لا يكون
 في بعض المار وهذا في الذي هو حقيقة متعاقب فان الظاهر على
 ان كان ظاهر من الاستدلال بمقتضى احتمال الخصص من غير تعيين العمل
 فيكون محلا في العموم والخصوص في تاسك اللفظ الظاهر في العموم
 على ظهوره ويتم بعضا والمراد من هذا انما لا يكون في فعله
 شعور ان في اصل الفقه كونه ليس بظاهر في الاستدلال في المعنى وهو صريح في
 وانما ذكر في انما لا يخفى فانما لا يكون في فعله انما لا يكون في فعله
 عن بعض العادة والمتعارف يربح من الموافقة من الاعراب يعني
 واللفظ هو المفعول لا الضاع انما لا يكون في فعله انما لا يكون في فعله

المعقول لا يوافق وقت ليس المتأخر إلى ذلك الوقت تأخر لمن وقت الحاجة
 مع أنه تأخر عن وقت الخطأ ثان سلم فتجدهم يعقرون للمستلحق الصريح
 فلهذا لا يملك كوفي الوجه التأخر الذي يملك ما تارة من وقت الحاجة سائر
 فيه التأخر والآن لا يجوز وبطريقه تارة حاله فيه وإيضاً فتجدهم التأخر
 إلى أن هذا لا يصح لو كان المعقول التأخر بها الخطأ وهو في ذلك أن
 كان المطلوب حصوله في زمان مستقل فلا يلزم من كون المطلوب من زمان
 ناشئ منه الثاني أن يرضى وهو قولنا التأخر لا يرضى بالغير
 الثالث وهو قولنا التأخر لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير
 الرابع لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير من حيث أنه من جهة التأخر لا يرضى
 تأخره من جهة التأخر لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير
 بطله منع كون من جهة التأخر لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير
 من جهة التأخر لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير
 فيها عمل التأخر لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير
 فهو وقت الحاجة في التأخر لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير
 فاصح في التأخر لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير
 أنما يستقيم هذا المكان الكذب عدم مطابقة المعقول الظاهر من الكلام
 الرابع يلزم الكذب فمتأمل في تفسيره من عدم المطابقة إلى هذا
 شعراً لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير
 المطلقة أن كان المعقول الظاهر من الكلام يلزم كونها بأسلوب المعنى
 مع التأخر ومع اعتقاد المتكلم وأن كان المنطوق من الكلام لا يلزم الكذب
 مطابقة مع أنها كان تارة كونها لا حاصله فمتأمل ومن هذا التحقيق

القول

ملاحظة
 القول

القول
 القول الذي ذكره عند حمل بقوله وتقصيراته للرب في اقتدار
 له من بيان حال التجرد أي بيان أن التجرد من القرينة في أي حال
 يقتضي الاستمرار في ذاته وصحة أن تجرد اللفظ العام في وقت الخطأ من القرينة
 يقتضي الاستمرار في ذاته على ما ذكره من إتمامه إلى التجرد وإن اعتقد أنه
 على نيت استماع تأخير الشايع وقت الخطأ وهو عين دعواه في وجهه لا يرضى
 حثاً أن اللفظ مع الوقت القرينة تارة من الحاجة محال على الحقيقة لا يرضى
 ما فيه قلنا هو لم يلزم حاصله من القرينة تارة من الحاجة محال على الحقيقة لا يرضى
 حتى يرد أنه على الحقيقة من الغم وهو عينه ما ذكره السيد بقوله فالتأخر
 يستلزم كونه بالأصل الحاجة وإتمامه وطول القرينة للصواب كونه السلب في نفسه
 وفي هذا المنع تأخر تارة من السلب في نفسه ففرق بين الأول والثاني وهو أن الأول
 هو كونه لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير
 يشك في القرينة من هذا التخصيص للشيء الذي ليس في الشيء الظاهر
 الظاهر أن التأخر لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير
 الشيء بوجه الغم الظاهر في التأخر لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير
 وهو عين ضابط لأن هذه أفعال العام قبل وقت الحاجة فيه إلى
 على المستغرق ولا يخصه والتأخر لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير
 ولا يرضى بالغير من القول يكون العام موضوعاً للمعقول كما ذكره
 من التأخر لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير
 على المعقول ما يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير
 خلاف المعقول والأصل في التأخر لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير لا يرضى بالغير
 ما يرضى بالغير وهو اتفاق من يعنى عدل عن العبارة المشهورة

صالح

انقل الجته من الالة المنطوق عند الامامية قول المعصوم في المتقنين ذلك
الخلاص الجليل من عليه ثم لا يخفى ان حفظ الاتفاق يشترط اعتبار تعدد
فرد من الالة في حصول الاجماع وان كانت لفظة من غير الواحد المتعدد
كحفظ الجته من مرصحا في القدر فقول على ما يتصور في الاتفاق
المعتبر بل من الالة او اتفق المعصوم على ان يكون من حيث الاله
وليس فيه علم غير علم كون اجماع الظاهرات هذا اجماع على عدم الالمانية
اعتبار على في المتقنين عندهم في الاجماع الذي ان يقال هذا هو اجماع
الظاهرات والالمانية فيمنع من ان يكون على تقدير تعدد المتقنين بل من اتفاق
ووقوفه ان هذا من حيث الالمانية ان يكون في الحقيقة من اتفاق جملتهم
المعصوم خارج عنهم ومن غيرهم كثير من الظاهر الذي يقال ان هذا هو
جهة لكن لا يثبتون عليه اجماع فيحصل اجماع بالاكثاف باقائه الكل
للمعصوم لكن ذلك خلاف ظاهر كلامهم كما سابق ويمكن ان يقال ان ليس
من يعتبر من الظاهر حتى لا يثبتون تعددهم وانما وجههم بل الموردين
جامعة ليس للمعصوم خارجا عنهم سواء كانت جميع الظاهرات ام لا سواء كان
علمهم بالاسام ام لا لكن هذا خلاف الظاهر من العبارة ولا يابعد عن قولهم
اقتضوا في التسمية ولا يظهر ان هذا لا يثبتون اجماعا بل يتم الظن من الالمانية
وقال فيهم فلا توافد في وجود بعض احوالهم في الالمانية فقط والمخ
بالاجماع من تدرج سببه الالمانية على ذلك فضلا عن اناس من بين قومه
من الالمانية قد اصر على هذا الجاهل في غير الاتفاق من لدن بعض
الافقية فيخرج الاتفاق في عصر واحد من الاعصار من اجماع اتفاقا
ورفع بان المتبادر عندنا في الاتفاق في عصر واحد من الاعصار بعيد

و

انارة لا يترتب عليه عمل من النطق بالجماعة المتقنين من الاله
العدول لا لولا دليل قوي وانما الحكم انفسا على ان ليس هذا دليل
يقين ولا دليل دليل على اعتبار شرعا لان من النافذة الالهية
هذه النافذة في اعتبارنا هذا المقتضاه من قوله فينا
انما هذا خلاف حصول الاجماع اي يمنع الاطلاق على اجماع احوال
وبما يظهر من الالمانية من جهة النقل ان لا دليل الا على حصول العظم
لا يخفى على ذلك ان لا دليل على عدم حصول العظم من جهة النقل
وهذا هو ان جعل قوله فينا انما هذا المقتضاه اي يمنع عبارة الاطلاق
فيما شاهده على اجماع مطلقا حتى على اجماع احوال في عصر واحد
الذين جهة النقل فلا يخفى باننا انما نقلنا الى اجماع احوال في عصر واحد
الافادة في هذا الكلام ولا طائل تحت انما ظاهرات في زماننا لا يمكن الاطلاق
ما في العصر السابق الفسنة مثلا الا بالنقل ولا يرتفع دليله الى الذي ذكره
وتسايا لنقل الاجماع احوال في زماننا قد عرفت ان الالمانية في نقل
فتأمل موقوف على الجاهلين بوجه على الظاهر انما الجاهل
الجهول من الداخلين او بغير خروج المعصوم من الداخلين فانقل
الافاضار عليها نظرا على احوالهم هو غير القين انما نقل
الالمانية في هاتين الاصول التي في من الصفا الظاهرات في زمن
في قول هذا القائلين احوال الخلاف طرفة للاجماع في ذلك العباد
ان من جرح جواز المعرفة به ولا ينافي في زماننا مثلا لا في الالهية
يكون خاتمة تخصيص المعرفة بذلك انما للاجماع فينا في عصرنا فينا
فظهر باننا من ظاهر كلام القائلين انما في الالهية في عصرنا فينا

انما ان النقل لا يثبتها كذا في
سبق احوال يحصل ابتداء ثانيا
ولا دليل على استماع الاطلاق واستدلاله
عدم صحة النقل حجة

وهو

على شرط ذلك ان يكون كذا متبع حقيقة التواتر في حقيقة حقيقة الاني
 انارة العلم على غير متوقف حصوله باللاحقة في شرطه لا في
 جعل الشك المذكور من شرط تحقق التواتر كما في الحقيقة من شرط
 العلم وكان هذا هو المصداق كما كانت عبارة قاصر وليس يجب سبب
 او سبب محقق لا يختلف في الوارد في شرطه على التواتر في الوجود والعدم
 في الشرط فلا يرد ان المصداق هو سبب اية لها في الوجود والعدم في
 الوجود كما كان سبب شرطه في بعض الموار بشرط لا يكون شرطه في غيرهما
 وانما حجتنا الى هذا الشرط الظاهر يجب لفظ الشرط ان هذا شرطه في
 الاشارة الى كونها في علم سبق شبهة او تقليد على خلافه لكن لا يلائم
 ما ذكره من غير السبب ان ليس فيها بالنسبة اليها شبهة او تقليد على خلافها
 مع انهم يعمل بها التواتر في العلم بالنسبة اليها لان يقال له وجه
 تواترها بالنسبة الى المكلف لكن في سؤال العرف بالنسبة اليها فالاعرف
 المعنى ان كالمعلم لا يلفظ ان مراده من هذا الشرط ما يتقارر من الحقيقة
 ذكره بقوله ان كان هذا العلم مستندا الى العادة جاز في شرطه ان يرد
 التقصا يجب على المتعلم ان يجب ان هذا المصداق يتحقق بغير شرط
 المذكور فتأمل والا احذر عطف على قوله في قوله تعالى
 هذا شرط آخر اشترط قوم الاسلام والعلماء في العلم والشرع والدين
 اوعدهم حوائجهم بغير شرطه في العلم على الكذب وقوم اختاروا الشرع
 والدين وقالوا لا يرد بشرطه ان يكون هم اصل التمسك والكل ظاهر في ان
 سائر الشيعة من انصاره يكون المعصوم في الخبرين فانزله هو وانما ه
 بالاجماع فانه يدل بالانزاع على شجاعتهم فادق ان التمسك

كانت

كانت ملكة لا يفتقرها ولا يتصورها كل واحد من الوقوع فلا يكون
 بينهما حق يحصل العلم بالعدم بالمشقة لا يفتقر الى هذا مع انه ساقط في المثال
 يكون دفعها من بين احدها ان كلا واحد من الوقوع المتقوية لعلها
 اشتمالها على كسب لا يفتقر من التمسك بما يدعى بالانزاع على التمسك
 انما يحصل العلم بها وانما ان الوقوع المتقوية كثر في نقلها يجب في كل
 متعلقة بشك في حصولها كما جاز في عدة الشجاعة فيكون العلم بالعدم
 في التمسك بما يتناول لا يفتقر الى كونه في الوقوع المتقوية بل هو في كونه
 نقل وقايح على كل واحد منها انما على كونه في الوقوع المتقوية بل هو في كونه
 كونه في كونه يحصل القطع بالمعنى والعادة وقلة نقلها في قولنا على
 ثم هي ما يجب في قوله هو ان بشرطه في التواتر سلفا كونه عسويا ولا يفتقر
 ان التمسك به في التمسك به وانما العلم به في التمسك به في التمسك به في التمسك به
 بالمعنى بالحققة ما هو يلزم بها والقوانين لو كانت معلومة في طريق
 بالزوم على الاثر في مثال فانما قطع بعينه ذلك كالمعنى في نقل
 المعنى في مثال ان العلم تامل ان يكون ان يقال ان الوقوع في التمسك به في التمسك به
 على ما في قول العلم بالشرع والدين على الموت فتأمل
 لا يفتقر ان هذا التمسك به في التمسك به في التمسك به في التمسك به في التمسك به
 ولا يفتقر احد ان قوله عاريا اخر من خلافه في قوله عاريا في قوله عاريا في قوله عاريا
 ولا يفتقر فتأمل من اهل الخلاف كافي على التمسك به في التمسك به في التمسك به في التمسك به
 مثل ان يرد في التمسك به في التمسك به في التمسك به في التمسك به في التمسك به في التمسك به
 فانه منهم ما يفتقر في التمسك به في التمسك به في التمسك به في التمسك به في التمسك به في التمسك به
 فانه لا يفتقر في التمسك به في التمسك به في التمسك به في التمسك به في التمسك به في التمسك به

كسيلة واصل الجماعة تلبية لتقوى الدين طينته فيهم من انما
اليم ومفهوم الاغراب بالقسمة ان المقصود انهم طينته
ايم وتكون ان لا يهمل حتى احواله لما في الخلق من الطينته
سواء المؤمن والمؤمن وانفقوا من النفقة فامروا ان يقرض كل
لما في الامور وديارهم ببقية النفقة فامروا ان يقرض كل
الباقي في نفقته في الطينته في النفقة فامروا ان يقرض كل
وعلى راسهم جميع النفقة فاهم انما في النفقة في النفقة
وهو لا ينفق الا في النفقة واحدة في النفقة في النفقة في النفقة
من النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
من النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
جمعة الاقام من النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
والنفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
وقوع النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
عددا في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
التوزيع في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
المباركة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
بارك في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
فان نفقاته في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
محصول النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
المفترق يكون طينته في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
دار احوال النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة



النفقة

انما في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
وهو في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
لان نفقاته في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
بل نفقاته في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
هو النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
العقود في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
تسليم النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
ذلك في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
والنفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
فان نفقاته في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
وهو في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
ان نفقاته في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
وكان في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
يفضل النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
ليس في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
ويكون في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
الذي هو نفقاته في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة
فان نفقاته في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة في النفقة

بغير

منها فاسم المستلزم وجوب احد الاسمين اي الصواب والافتراء والافتراء
استجابا بذكر واحد وتوجهان هذه الاحتمالات فيمنه بالاجماع ان من قال
بجواز التعلق فان بالوجوب والافتراء بالافتراء اسلم لانكروا الصواب
الى لا يخفى ان هذا هو الوجه في الاجماع المستوفى وفي حجة عند الامامية
تاسل الان يقال ان الاجماع المستوفى ان تكرر في المواضع المختلفة التي لا يكره
بخصوص من يدعى شاع وزاد العلم والحكم بالانكفاء في الاسرار العام المستوفى
العلم العادي بالاتفاق كالقبح في الاشارة اليه وهذا من جهة ذلك فاسلم
كان التكليف فيه ان ادرك ان كان التكليف بالنظر من حيث الله
ظرفا للملازمة المذكورة موجهة اذا لم يهاب العلم المستوفى اعتبار الظن
ان ظن جواز اعتبار الشائع امور مخصوصة بخصوصها وان كانت مغيرة
لا من حيثها فانه لا ظن كالحال الذي لا فاعا رتبنا فقال بحجة المستوفى
انما هذا الظن من الاجماع على حجة وان ادرك ان كان التكليف بما يشهد الظن
لم يكن من حيثها فانه لا ظن بالملازمة مستلزم لكن يمنع تولد العقل في حجة
اذا كان وجهان الى الملازمة على هذا التقدير لا فضل للظن حتى لو تميزت
ويكون الانهال من القوى والاضعيف تبعها فاسلم وشهدا الصواب
اي ليس حكم في الصواب والافتراء فاسلم فاسلم فاسلم فاسلم فاسلم فاسلم
بل باعتبار انما وجهها المعلوم بل بالاجماع وعرف من ظاهرها انما علم
لا يخفى ان هذا على تقدير صحة الافتراض المستدل ان لا يكون العلم
يتم استفادته من ظاهر الكتاب والتكليف بها واضح فلهذا نظر في العلم بها فاسلم
كاف في الاستدلال يكون ظاهر الفرق لا حجة العلم في تقليد من الاحكام المستوفى
لا ينعى والباقي يمكن ذلك ولكن ذلك من خصوص انما هو ان ذلك

الظاهر

الظاهر ان الكتاب خلافه في المنة من وجوب في اكثر الاحكام بطريق هذا العلم المستوفى
مستند كما علم بالنسبة الى اكثر الاحكام مع وقوع التكليف بها قطعاً وهذا كما
للمستدل ان ظهور ان هذا البحث انما لا يثبت المستلزم ان يوجب شيئا في العلم المستوفى
لكن هو متوجه فاسلم من نيل خطاب الشافعية هذا وفي غير ذلك
على اننا من البيت محل التماس انما يوجب ذلك الظاهر يمكن ان يقال
مطلوب من على خلاف الظاهر معلوم فيكون الحكم المستوفى من الظن في العلم المستوفى
واما من ان لم يصر به بل ان الظاهر ما يدعى على اربعة خلافا للظاهر كما
الظاهر معلوم الان يقال انه انما كان في الجوزون فيما لا يثبت به بل انما
بما الظاهر انما هذا العلم انما في باره فيتم العلم المستوفى
انما على هذا الاحكام المستوفى من احكام الكتاب المستوفى في زمان
فان ظاهرا من خطاب المشاهدة انما على تقدير عدم العلم المستوفى انما على الترخيم
هذا الاحكام المستوفى القطع والادعاء على هذا الجواب انما على الترخيم انما على الترخيم
ويستوي هذا النوع من ذلك بقوله تعالى وقوله من سألني فاسلم
لا يثبت الفرق اي انما انا انا انا العلم المستوفى او انما يخصص من
من غير ذلك في الاخرى على ما ذكره فاسلم على كونه انما حجة
اي فاسلم من ذلك انما لا يثبت في العلم المستوفى من قوله تعالى فاسلم
من جها اليه انما يثبت في القطع من الكتاب ويعد الفرق فاسلم وشهدا
انما من الظاهر انما على قوله لا يثبت فاسلم ويكون ذلك من الظاهر
باب فاسلم من ظاهر الكتاب وعرف بغير صورة فاسلم فاسلم فاسلم فاسلم فاسلم
القطع بالنسبة اليه انما العلم المستوفى من العلم المستوفى فاسلم فاسلم فاسلم فاسلم فاسلم فاسلم
انما على الترخيم فاسلم على جيل القطع على جيل الظهور فاسلم فاسلم فاسلم فاسلم فاسلم فاسلم

ووجهه ظاهر لا يحتاج الى البيان اما الاكتفاء بالاطلاق فيما لم يعلم
 فلان ذكر التبيين هو الوجه الاكبر في العلم فانما يعلم منها ولا حاجة الى بيان
 عدم الاكتفاء بالاطلاق في صورة عدم العلم لا استقام انما العلم وانما ما ذكرنا
 ان لو كان في العلم خلاف لما الحق العقل لانه يعلم من نفسه فحقه انما
 انما هو ما علم انما هو على وفق فهمهم فليس في ذلك فكل
 وتجاوز بقولنا علمه لا يخفى انه قد يكون عدم العلم في طرف الجاهل كما اذا
 مرصه باعتبار ذلك الوجب كقولنا الصلوة وترادف كونه غيرهما والعدل فيكون
 اذا علم فيه عكس علم ما ذكرنا لكن هذا ما ندرجه لا يخفى انما ان ما ذكرنا لا يخفى
 عين الجاهل السبب وقوله العدل على ما يوضحه ان يقول الخارج هو قول
 فلا نأبى ان يقال العدل هو حجة به بعد ذلك العموم فلا يمكن الجمع
 بين ما ذكرنا وبين هذه الحقيقة بخلافه يمكن ان يكون ذلك حيث
 عدم الدليل على اعتبار هذه الثبوت وانما اشار الى ما مرصه ان قال
 حكم الله بالتحقيق باعتبار ذلك الوقت والعدل ان كان يعلم وجهه بما
 سيد في ذلك الكلام المحقق ومنه كلامه في قوله المكن التوفيق
 اي سئل ان قوله يكون بعض اصحابنا يقول من هذا الكلام
 البعض ليس المراد تسليم ان الامور لا تتغير في الحدود في الواقع بل في
 الاعتبار انما يعلم ذلك لا يبق للكلام بما لا يتصور تسليم ما هو المقصود
 منعه في الكلام السابق لا لانه كونهما لان مقصوده من قوله المكن الذي
 لا يحصره في الحدود بل في ما قد يكون قولنا انما لا يخفى في بعض اصحابنا
 بقوله قوله اخبرني عن ذلك في كل وجهه لا يخفى ان هذا
 على ان يقول الراوي المعاني انما من كان في العلم من التوفيق في كل

مراجع

ما يرام لا فلا اختصاصا لعدم الكتابة بصورة الابهام نعم في صورة ذلك
 وفي صورة التبيين يكون ممكنا ومن جهة ظاهريه ان تقدير المصلحة
 الكتابية لا فعل غير جليل وكان مراده بعدم الكفاية عدم التبع وعدم
 التفرع حتى تستقيم في الابهام دون التبيين فتأمل من هذا القبيل
 ان من يترجم الى العدل على علمه ولا يخفى انما التبيين في قوله
 ان من يترجم الى العدل على علمه انما هو على تقدير التبعين التبعين والعدل
 كان الحكم بالحققة قد لا يكون في التبعين في ترتيب عليه التفرع كما اشارنا اليه
 فتأمل على المقصود نفسه ظاهره من ان ما على التبعين ان
 التقدير هو مقتضى المقصود يقول كذا وقد في ما ذكرنا وفيما في ذلك
 ان يقول ان كذا او كذا من ان يقول كذا او كذا وفيما في ذلك
 عليه مع تقديره او اذ كان في ذلك فبقية الامور ان حكمه لعدم وقوع ذلك
 تقديره وقوعه لا شك في قدرته وليس له ان يرويه الى فيه
 اذا لم يسله ان يرويه من الاجابة وما يحصل له من اجل سبب ما ذكرنا
 حقوقه ما ليس له ان يرويه من عليه من الاجابة وقد حصل له من اجل
 علوان من جهة فخره في انما يترجم الى لا يخفى عدم انطباق ذلك
 على هذا المراد في التعليل المذكور فيها فانه لو لم يكن له في قوله
 مطلقا فتأمل ووجه هذا الكلام في منية تاتل فان قوله كذا يكون
 ان شعره بانهم العلامة وان هذا طريقا لتفريقه في اللغة فانما
 وتماثل في هذا اي بالنسبة الى تلك الكتب المتواترة فان
 معنى من قوله التبع او التفرع على غير ذلك من كونه في الكتب
 شل ان يكتبه في ما في سمعت كذا من فلان او يقال بل جمع

القول

بی بی زونہ

[illegible]

دست بر طبیب علاج دل کم کرد

لا بد من عدم تقصير في الطلب كونه تالفا بذلك الحق لا يقتضي عطف
 في نظر حيث لا يحتاج الى التعليل لان ما كان من ارادة بالانطباع كونه
 في سبيل الحكم كونه في قوله هو لا يفرق الى التوقيد قد كور الانا
 هذا القول في كنه في كنه ما ساقا وانتم في الجملة فيها ما يليها انما
 لو ثبت شيوع فخطئة السلف بعضها بعضا من غير كونه راد من الحقيقة
 والمخبر في امره وعلو ان السلف لم يقدحوا في رادته واحدا حيث لم
 انفسه بعضا لعلها انما كان المصيب واحدا والخطي على العمل بها انما
 ظنة فانما ان يوجب عليه مع القول في حكم الذي في نفس الامر في قوله
 واللازم يستلزم ثبوت الحكم بالقياسين ولا ان يتناول التفسير في حكم التمهيد
 فليس من يريخ ما هو بالخطا ما مع اختلاف الفرائض يكون الظاهر
 مساويا والاولى بالخطا هو العدل بوجه اخر وهو ان عمل كل واحد مما ظنه وان
 وتختلف لجهار فلو كان بعض الظنون خطية لزم كون العمل بالخطا واجباً
 حراماً ويمكن دفعها على قاعدة الحسن والفتح في التبيين فما هو الحق بما يفرق
 في حق الخطا والاصوات بان المراد بالخطا ما فيه جهة الحسن الملائم وان لم
 به حكم وخطا محضاً وان الحكم ليس متعلقاً بالحق بالانتماء الى حسن
 خلافه وكونه صواباً يعني انه فيه جهة الحسن الذاتي وانما يتحقق بالحق
 حسن العرفي وهو كونه مستقلاً للظن فلو تعلق الظن بالحق او بالحق
 فيكون له ثواب الاثواب واصل المشهور في دفعها التفتيش بالخطا
 فان المصيب فيها واحد اجماعاً كما خذ العام في الخطي لعلها في حق العام
 على وجه التفتيش اذ ان التفتيش صانعاً والعرف كما ذكر
 والتفتيش بمحضه اشارة الى ان ما يقال انكم كيف يكون فقد

قاضي

تالفا فقال التفتيش بمحضه هذا الخطا هو من عند لا يفرق عن غيره
 موضوعات من الحكم بالانتماء الى الخطا لا يفرق من الانتماء الى الخطا انما
 به سقوط الانتماء بالاعتراض حيث انتم في قوله انما في العدل وان كان له ما
 بعد التفتيش كما لا ريب في الامر انما مع انتم في قوله انتم في قوله انتم
 بما هذا ما حكم بالانتماء الى الخطا لعلها في قوله انتم في قوله انتم
 بالمشقة وانكم في مثل يحصل العرف وهو سقوط الانتماء في قوله انتم
 سقوط الانتماء على قوله عدم حصول الادلة على ساقا في قوله انتم في قوله
 الانتم على قوله عدم حصول الادلة انما لا يكون يحصل العرف وانما يحصل
 كونه موضوعاً عنه مع كونه غير ما يفرق على قوله عدم حصول الادلة انما لا يكون
 فالانتم ساقا لعلها في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم
 الامر ان لا يفرق ان هذا يقال ان لا يفرق في الاسلام فلا يفرق انما لا يفرق
 عنه كما هو الذي انما لا يفرق انما لا يفرق انما لا يفرق انما لا يفرق
 انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم
 لم يفرق انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم
 انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم
 ان التفتيش في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم
 والاخر هذا الاحتمال نظر انما لا يفرق انما لا يفرق انما لا يفرق انما لا يفرق
 تالفا في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم
 الحكم بالانتماء الى الخطا في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم
 انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم
 يستدل به في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم في قوله انتم

الفتوى

ولا ينفك العمل بالقياس والبيان من قبيل الرخصة حيث لا يقدر
 فلو كان قادر على العمل به على التام لكان فصل بعضهم بمعنى ما يتبين
 فيكون رخصة في ذاته فورية وإطلاعية على الأمانة ومصلحة فاما كان ذلك فلا
 البناء على التام والآن وهذا من جديد ان كان متينا فالرجوع الى قوله
 مرور ظاهر هذا انما يتم قولهم يجوز التحيز في الامور حتى في الاصول كما
 ظاهر من صليها الانوار والظاهر ان الكائن حتى في هذه المسئلة لا ينفك
 فاما ان يجوز الرجوع الى الميتة في موضع اليه في باقي المسائل فلا ينفك ذلك
 انما في القبول في المسئلة على ما ذكره اوله على الامام لو كان من غير علمه
 مثلا فانما هو انما كان انما في موضعهم قد يفسر القياس في موضعهم
 الا انه في الحقيقة من عندنا في الاعتبار انما في عبارة المراد بالظنية الظنية
 قالوا على ما في لسانهم من الامارة الظنية القطعية سند ولا ينفك ذلك
 من الظنية الظنية قوله لا يجوز كانت بجوه الذي هو كمال الرجعة اليه الى الامارة
 او خضرة في الامارة الظنية باللفظ المذكور في الاعتبار لا بغير وجه
 ان يرجع اليه لغير وجهه الى الكتمان من غير ظنية دلالة واسنادا على وجه الامارة
 شاملة لذلك وانما الامام انما هو بعد الظاهر ان مراده ان تعارض الامارة
 الظنية التي هي هذا بعد بيان وجهه في الامارة انما تعارض الكتمان بالعموم
 والاطلاق والتفصيل قد يتصور ولا يتصور التعارض بينهما في جهة
 الاكثر الظاهر ان الواو بدل او يتناول لان تأخير النفي في قوله
 الظاهر ان مراد العلامة بالدور ليس انما في الحديث العالي الاستدلال
 الخبير من الاحاديث حتى يقال ان لا يدخل في قوله مرجوحا بل مراده بعد
 وندرة حقيقة وانما من حيث طول المدة وقلة الوسائط فيحصل بين

قوله

واسطة

واسطة او كذب تاثير لا يشك ان هذا الرب سلكوا تأييدا في المرجوحين
 بعد علم ان هذا الكلام لا يفسر فيها اذا علم طول العمل في الشايط فعلا منهم
 كلوا. ففهم عليه اسكان سلافا ثم لم يزل يسلوهم الى ان كان
 ذكر وجهه فالتاثير اذا جاز ان يكون الامام في علمهم ان لو لم يكون
 الامام فيهم لكان في مخالفتهم قطعا اذا اختلفوا في قولين فلا ينفك
 الموافقة لما ذكره يستعمله بالمعنى اعترض عليه باقعة لوجهه الغور
 استفاد ناسبا الى العقل ولوجهه باقعة استفاد ناسبا الى العقل
 العقل من سعة وهذا يرجع الى ما ذكره من جهة المذهب الباقعة اذ العقل ان
 يقتضي قبول التسليم اعترض عليه بان ورويه العقل بعد حكم الاصل
 ليس ينفك لان ثبت لانتهاية والتسليم هو من حكم التسليم وانما لوجهه
 المعترض استفاد الكائن المنسوخ حكما ثبت بليل في العقل والتسليم وهو
 في الحقيقة لا ينفك لاقوى بالاضعف يجوز الضيق بما جاز انما
 لا ينفك ان احتمل الامارة بل يشك في الامارة في وجهها في وجه الامارة
 فاما في العامة وسواها فاعلم ان الفقيه في احداهما من الاخرين
 الترجيح فانه كونه ساقط

قد تم هذه الرسالة على يد الامام الاصفهاني محمد باقر في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥١
 كما خلا في يوم السبت من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٥١

حکایت کافیه کاظم

نصف

نصف

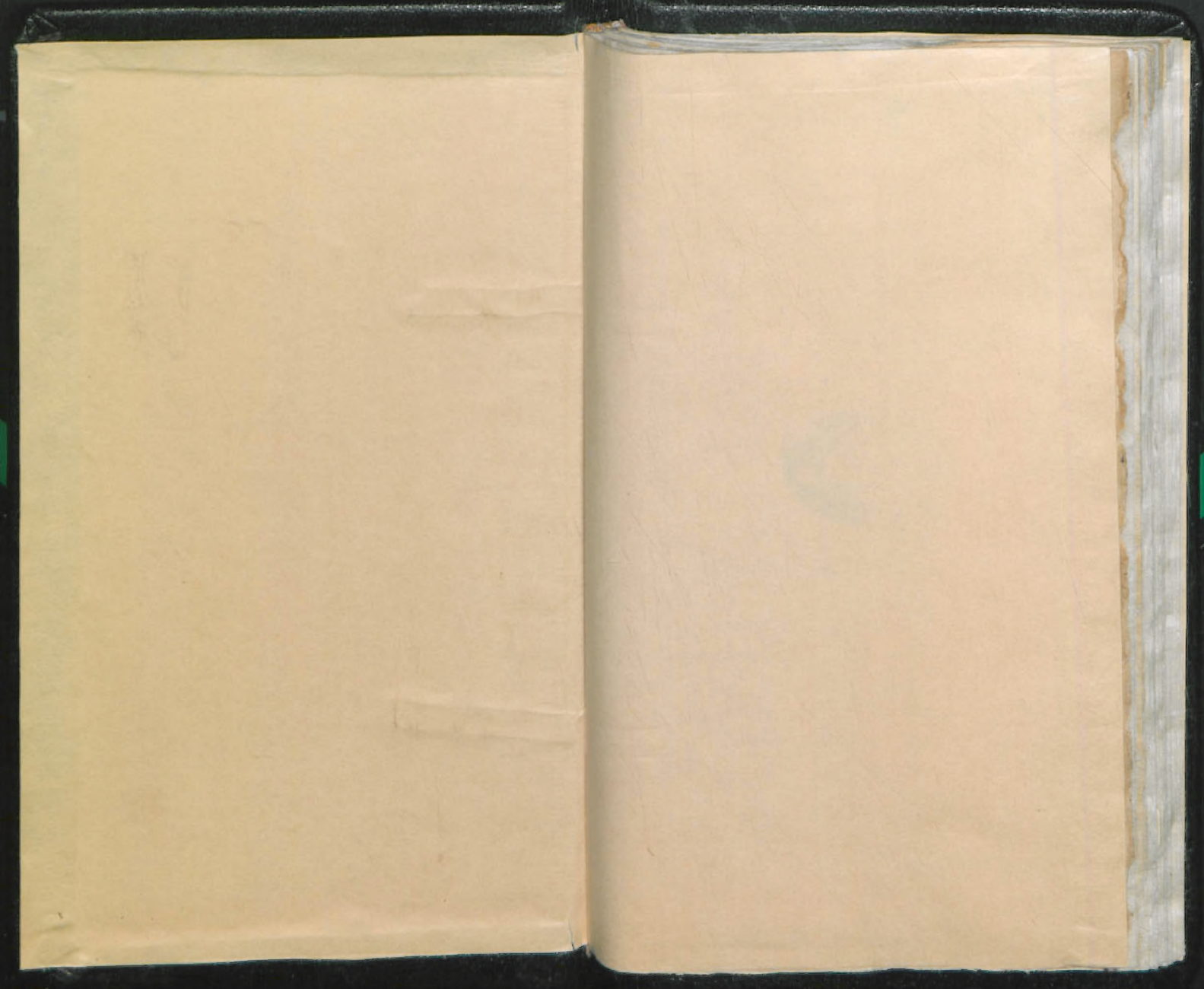
نصف

نصف



عرضه

در سرمد برادر شاه بابر



خط
۱۸